الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبتين:

- بعوش أميرة
- كحالة نوال

إشراف الأستاذة:

- د. بوفنش وسيلة .

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مصباح حراق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
رحيم إبراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الدراسة 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله أولا على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل ثم للأستاذة المؤطرة الدكتورة "بوفنش وسيلة" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد.

وختاما شكر خاص لكل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف بميلة.

بسم الله الرحمان الرحيم الصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار "أبي" الغالي أدعو الله ان يرحمك ويسكنك فسيح جناته ويجعل مثواك الفردوس الأعلى.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي "أمي" الحبيبة حفظها الله و رعاها.

إلى إخوتي وأخواتي وأسرتي جميعا كبيرا وصغيرا كلا باسمه والى الصديقة العزيزة "نوال" وإلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة.

أميرة.

اهدي هذا الجهد المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين أدامهما الله تاجا فوق راسي.

أخواي وأختي الأعزاء.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى كل من ساهم في هذا الانجاز من قريب أو من بعيد.

إلى الأستاذة الفاضلة والزميلة المفضلة "أميرة".

إلى كل باحث علم يسعى إلى تنمية وتطوير العلم في هذا المجال.

نوال.

مقدمة عامة

تمهيد

تتنافس معظم دول العالم بما فيها المتقدمة والنامية على حد سواء، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما لها من أهمية بالغة في سد فجوة الصرف الأجنبي والادخار المحلي، خاصة في ظل تراجع حجم المساعدات الخارجية، وتقلص اعتماد الدول على الديون الخارجية، بسبب خضوعها لاعتبارات سياسية وشروط اقتصادية صعبة، قد تؤدي في ظل تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، إلى تدخلات أجنبية جذرية في السياسات المحلية وزعزعة الاستقرار السياسي للدولة المدينة.

وقد تدعمت مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، مع أواخر الثمانينيات، بعدما أصبح للرأسمالية واقتصاد السوق بعدا دوليا وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن التوجه العالمي للتكامل الاقتصادي والتجاري، مما دفع الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية مختلفة تمكنها من توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها السياسة المالية التي تقوم بدور هام في دعم وتحفيز الاستثمار باستخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية التي على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدا على الاستثمار والسياسة الضريبية، من خلال الإعفاءات المقدمة للمستثمرين لتحفيزهم على الاستثمار.

إن الجزائر على غرار باقي دول العالم سعت منذ بوادر تسعينيات القرن الماضي، على تقرير سياسات مالية استثمارية، موجهة بصورة متزايدة نحو تحرير الاقتصاد، وتبني الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة، التي تهدف في مجملها إلى تحسين المناخ الاستثماري، وتشجيع مختلف الاستثمار بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الاهتمام عند وضع سياستها المالية بتنمية وتطوير وتوسيع خدمات البنى التحتية، إضافة إلى منح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية، والامتيازات والحوافز المالية والضريبية، فضلا عن تأسيس مجموعة من الهيئات التي تعمل على تسهيل عمل شركاته داخل التراب الوطني.

ومع ذلك وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتحسين المناخ الاستثماري الوطني، وما تزال القدرة التنافسية في الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيده، المستوى المطلوب، نظرا لعدم تمكنها من تفعيل قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والمالية، وخاصة في ظل التماثل النسبي للقدرات الطبيعية، إضافة إلى العديد من العوامل الاجتماعية والدينية والأخلاقية.

وانطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا في السؤال الموالي:

مامدى فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 ؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهمية الجباية العامة ونفقات التجهيز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- مامدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ماهي أهم العراقيل التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

فرضيات البحث

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

لم تساهم السياسة المالية بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2016.

الفرضيات الفرعية

- تتمثل أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ترشيد النفقات بنوعيها، وكذا التحفيزات المقدمة في إطار السياسة الضريبية.
- فشلت الجزائر على غرار الدول النامية الأخرى في توفير المناخ الاستثماري المناسب.
- تتمثل أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في العراقيل الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى العراقيل الاقتصادية.

أهمية البحث

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد المعايير التمويلية الخارجية، ودوره في دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة منها الجزائر، في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- مكانة ودور السياسة المالية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم وتحفيز الاستثمار.

أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيمايلي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في ميدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة السبل التي تشجع وتساعد على جلبه.
- الرغبة في إثراء البحث العلمي في مجال السياسات المالية وأليات تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة على كفاءتها وفعاليتها.
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار تمويلي بديل في ظل أسعار النفط ونقص الأموال اللازمة لتسيير الشؤون المالية والاقتصادية

أهداف الموضوع

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من حيث طبيعته، تدفقاته، ومساهمته تطوير الاقتصاد الوطني.

– تسليط الضوء على السياسة المالية؛ أهميتها ومساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– محاولة التعرف على السياسات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وجذبه في إطار (السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية) المتبعة.

– اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل دور السياسة المالية في توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج البحث والأدوات المستعملة:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اختبار صحة الفرضيات الموضوعة وبالنظر إلى طبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي لتوضيح دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي المشتمل على احد الأساليب القياسية لتحديد اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك ببناء احد النماذج القياسية وهو نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على:

– برنامج Econometric Views.

– برنامج Microsoft office Excel.

الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، يتبين وجود العديد من البحوث التي تتقارب وموضوع، هذا البحث، لكن تتناول الموضوع من زاويا ورؤى أخرى:

– مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2009 بجامعة فرحات عباس – سطيف– تحت عنوان قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر– للباحث سحنون فاروق، والذي قام بدراسة العلاقة التي تربط بين مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس شدة الارتباط بين المتغيرين، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث الكثير من الجوانب التي تخصها.

– طرأ على نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرات لتحديثه من أجل المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كإصدار قوانين وإنشاء هيئات مختصة في شؤون الاستثمار.

– على الرغم من تحسين المؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر من بين العوامل المتموقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيت ضعيفة.

– مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2010، جامعة الجزائر 3 تحت عنوان: السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –دراسة حالة الجزائر– من إعداد الباحث أريا الله الذي قام بدراسة علاقة كل من أدوات السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي و المحلي، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

– لا تستطيع السياسة المالية لوحدها القيام بتحقيق هذه الأهداف.

– لم تؤدي الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار رقم 12/93 والأمر رقم 01/03 إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ترقية الاستثمار المحلي الخاص.

– مذكرة ماجستير نوقشت سنة 2010، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان– تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الجزائر، من إعداد الباحثة قويدري كريمة حيث قامت بقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

– للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية ودور كبير في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992–2008، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي الا ان تأثيره ايجابي.

– هناك اثر ايجابي للاستثمار المحلي و الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجيات الضرورية ومستلزمات الانتاج.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية.

– رسالة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة الشلف، تحت عنوان: فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2012–2013– من إعداد الباحث محمد إبراهيم مادي الذي تطرق إلى واقع واثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

– ان السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق التوسع في الإنفاق العام بهدف زيادة الانتاج الوطني وتنشيط الطلب لم تحقق هذه الغايات، ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وجموده ومحدودية وقدراته

– رسالة ماجستير نوقشت سنة 2016، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– تحت عنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2012 من إعداد الباحثة خيالي خيرة التي قامت بتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

– عدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية الا ان أهميتها كبيرة، خاصة فيما يتعلق بمساهمته في تكوين رأس المال الثابت، وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

– وجود علاقة سلبية بين معدل الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات السابقة في بناء الجانب النظري ومعرفة المراجع التي التي يمكن الاعتماد عليها في إعداده.

خطة البحث

من اجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، وهي:

الفصل الأول: نخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية من خلال توضيح مفهومها، أهدافها، أدواتها، العوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توضيح مراحل تطوره، مبادئه، دوافعه وأثاره.

الفصل الثالث: نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 من خلال إجراء دراسة قياسية توضح العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الإنفاقية والضريبية.

وفي الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصلين النظريين والفصل التطبيقي، والنتائج المتوصل إليها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال الدراسة وحدودها

- المجال المكاني

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، يتم الانتقال إلى دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2016، من خلال التطرق إلى دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- **المجال الزمني**

حدد مجال الدراسة من سنة 1990-2016.

مصادر البحث

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المذكرات، المجلات والانترنت.

صعوبات البحث

خلال انجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات.
- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية الائتمانية وسياسة سعر الصرف، كونها تسمح تحقيق الأهداف المتعددة للاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وقد عرفت هذه السياسة تطورا عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية، حيث انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عقب أزمة الكساد العالمية 1929، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة مايتعرض له من هزات وأزمات. مما يتطلب التنسيق بين السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل للجانب النظري للسياسة المالية، من خلال تقسيمه إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية، تطورها وأهميتها.

المبحث الثاني: الساسة المالية، مزاياها، أهدافها، أنواعها، والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية، تطورها وأهميتها.

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يعتمد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي جعلها تحظى بأهمية كبيرة في معظم الدول، النامية منها والمتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

لقد تعددت مفاهيم السياسة المالية بتعدد المفكرين الاقتصاديين واختلاف أرائهم وتفسيراتهم، وهو مايتضح من خلال مايلي :

– **السياسة المالية هي:** استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة التي تجمعها معا ميزانية الدولة، من أجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.[1]

– **السياسة المالية هي:** تحريك أدوات الميزانية من نفقات وإيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.[2]

– **السياسة المالية هي:** دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام، وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد متضمنة تكييفا لحجم الإنفاق ومصادر الإيرادات العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.[3]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد مر تطور السياسة المالية بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

احتلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع الثاني من القرن العشرين، نتيجة للتطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، فقد انبثقت النظرية المالية التقليدية من المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من أهم افتراضاته ان النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل آليا، وبالتالي فلا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية، وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تساوي النفقات والإيرادات دون ان يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وضرورة توازن الموازنة بمعنى أن تغطي النفقات عن طريق الضرائب دون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي، من جهة أخرى اشتملت مبادئ المدرسة الكلاسيكية على ضرورة تقليص حجم الموازنة العامة ما أمكن بحيث لاتمثل النفقات

---

[1] طاهر فاضل البياني وخالد توفيق الشمري، 2009، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الأردن، ص .397

[2] هيفاء غدير غدير، 2010، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، ص 12.

[3] نزار كاظم الحيكاني وحيدر يونس الموسوي، 2015، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 45.

الحكومية نسبة ضئيلة من الانتاج القومي، والاعتماد على الضرائب كمورد وحيد لمواجهة هذه النفقات، ولقد أدى انتشار الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة وهبوط مستويات الدخول وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الانتقادات من قبل البريطاني كينز، فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها المذهب الكلاسيكي خاصة الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل.[1]

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

قدم البريطاني كينز نظريته التي شكلت نقطة تحول في الفكر الاقتصادي ومبادئ السياسة المالية، فلقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها، وخاصة فيما يتعلق بالافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب واتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل، حيث بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لايتوقف تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، لذا فإنه من الضروري ان تقوم السياسة المالية بدور يختلف عن الدور الذي حدده لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وبالتالي يتوجب على الدولة في حالة الانكماش حيث يقل الطلب تكييف إيراداتها ونفقاتها بشكل يؤدي إلى زيادته، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية، أما في حالة التضخم فلابد من تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص القوة الشرائية من المواطنين.

وعليه يمكن القول ان السياسة المالية لم تعد محايدة وأصبحت أداة هامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.[2]

الفرع الثالث: السياسة المالية الوظيفية

كانت ذروة التطور لأفكار كينز على يد "أبوليرنر" فيما يطلق عليه بالسياسة المالية الوظيفية أو المعوضة، وهي سياسة مالية طويلة الأجل، إذ لا يقتصر دورها فقط على برامج الإنعاش في حالات الركود حيث أنها اعتبرت القروض العامة إحدى الأدوات الأساسية بالإضافة إلى الضرائب والنفقات العامة، ومن ثم يرى لينر أن أدوات السياسة المالية الجديدة تتمثل في الإنفاق العام، الوفاء بالدين، والإصدار الجديد أو سحب النقود من التداول وتخفيض عرض النقود، وأن هذه الأدوات يجب النظر إليها من حيث نتائجها، وعليه فإن السياسة المالية الوظيفية تستبعد تماما الفكرة التقليدية عن توازن الميزانية العامة، وتتيح المجال أمام الحكومة للخروج عن تلك الفكرة بهدف تعديل مستوى الإنفاق القومي لمواجهة عدم الاستقرار

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، 2004، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي الجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص184.

[2] حربي محمد موسى عريقات، 2006، مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي، دار وائل للنشر التوزيع، الأردن، ص ص 176-177.

النقدي، وإمكانية التأثير على عرض النقود، من خلال الاقتراض العام أو الوفاء بدين سابق للتأثير في سعر الفائدة بما يحقق مستوى الإستثمار المناسب.[1]

المطلب الثالث: أهمية السياسة المالية

تتجلى أهمية السياسة المالية من خلال ما يلي:

– حل بعض المشاكل الاقتصادية، كاستخدام السياسة الضريبية في حالة التضخم فعندما تكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع وبالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد، لامتصاص هذا الجزء الزائد لإعادة التوازن من جديد، كما أن في حالة وجود فوارق كبيرة بين الطبقات؛ أي عدم وجود توازن بين شرائح المجتمع ومنه إرتفاع المستوى المعيشي لبعض الشرائح وانخفاضها لدي البعض الأخر، يتم التدخل عن طريق السياسة الضريبية والسياسة المالية محاولة تحسين مستوى معيشة هؤلاء الأفراد، من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على المداخيل المرتفعة، لتعويض ذوي المداخيل المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر مدعم والإنفاق على المرافق التي يستفيد بها ذوي المداخيل المحدودة كالمرافق الصحية والنقل العام والتعليم وغيرها.

– إدارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن وجود كساد يعني إنخفاض حجم الطلب، تتدخل سياسة الإنفاق للتأثير على حجم الطلب على الإستثمار مما يؤدي إنخفاض حجم البطالة.

– ترشيد الاستهلاك الحكومي والتأثير على الناتج الاجتماعي أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى العناصر وانخفاضه على عناصر أخرى، فإذا زاد الإنفاق الحكومي، فإن ذلك يعني إنخفاض الاستهلاك على الأفراد وبالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.[2]

[1] محمد ألبنا، 2009، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، ص ص115- 116.

[2] أحمد عبد السميع علام، 2012، المالية العامة، المفاهيم والتحليل الاقتصادي، والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ص ص302-303.

المبحث الثاني: السياسة المالية، مزاياها، أهدافها، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مزايا السياسة المالية مبينين أهدافها ثم سنفصل في أنواعها مع ذكر العوامل المؤثرة في السياسة المالية بهدف ضبط محدداتها، حيث قسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب.

المطلب الأول: مزايا السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بتنوع مجالاتها، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:

– حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

– مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدماتية التي توفر للمواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

– مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وضمان حصولهم على حد أدنى لدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

– التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تختلف الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها باختلاف النظام الاقتصادي ودرجة تطوره، ومن بين هذه الأهداف نذكر مايلي:

الفرع الأول: تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي

1- تحقيق التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن تضمن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام؛ للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

– تحقيق التوازن المالي

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه مثل أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة، ويلائم في الوقت نفسه مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، وأيضا لاستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية.

[1] محمد طاقة والآخرون، 2009، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 375-376.

الفرع الثاني: تحقيق التوازن الاجتماعي والتوازن العام

1- تحقيق التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لاينبغي أن لا تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا عادلا ومساويا، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني بالاعتماد على أدوات السياسة المالية.

2- تحقيق التوازن العام

ويقصد به التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للإستهلك والاستثمار بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، باستخدام أدوات متنوعة للوصول إلى هذا الهدف أهمها الضرائب، القروض، الإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية حدوث تعارض بين الأهداف، لذلك لابد من ترتيبها، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى التوفير الاجتماعي، بشرط أن لا يؤدي هذا الهدف إلى عدم الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والنمو والعدالة.[1]

الفرع الثالث: أهداف أخرى[2]

للسياسة المالية أهداف أخرى منها:

1- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني

تهدف السياسة المالية إلى تقليل التفاوت بين المستويات المختلفة للدخل لأفراد المجتمع، والناتجة عن اختلاف توزيع عوائد ومكافآت عوامل الإنتاج، فالتوزيع الأولي للدخل يتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج، حيث قد يكون هذا التوزيع الأولي غير عادل في نظر أفراد المجتمع، وبالتالي يمكن عن طريق السياسة المالية تحقيق إعادة توزيع الدخل من أجل التقليل من التفاوت وتحقيق نوع من العدالة وذلك بالاعتماد على أدوات السياسة المالية.

2- تحقيق الكفاءة الإنتاجية

إن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة (الحكومة) يجب أن تعمل على الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، عن طريق الاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.

---

[1] عبد المجيد عبد المطلب، 2006، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص .426

[2] محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، 2007، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ص ص219-220.

3- تحقيق العمالة الكاملة

تقوم السياسة المالية بدور فعال في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار؛ لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

4- تحقيق التقدم الاقتصادي

تساهم السياسة المالية في تحقيق التقدم الاقتصادي، من خلال التغيير في مخطط الإنفاق الحكومي والضرائب، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وأهمها الاستقرار الاقتصادي، التوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار، من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة إرتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة، عن طريق رفع نسب الضرائب وخفض الإنفاق العام، في حالة تغير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه.

5- تحقيق العدالة في توزيع الثروة و الدخل:

تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيع الثروة والدخل توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح للإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.[1]

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية

للسياسة المالية عدة أنواع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: السياسة المالية التوسعية

تتبع هذه السياسة عند ظهور البطالة والكساد في الاقتصاد نتيجة لانخفاض الطلب الكلي مع وجود طاقات إنتاجية عاطلة، وتهدف هذه السياسة على رفع مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة، من خلال رفع مستوى الطلب الكلي، بالاعتماد على الوسائل التالية:

1- زيادة مستوى الإنفاق

يتحول الإنفاق إلى مدا خيل الأفراد، ومن ثم يزداد طلبهم على السلع الاستهلاكية، وتبدأ المنشآت بتلبية الطلب وزيادة الطلب الاستثماري نتيجة لخفض الضرائب، وكلاهما يساهمان في زيادة الطلب الكلي والدخل وزيادة الاستخدام إلى أن يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام التام.

2- خفض الإيرادات العامة

ويتم ذلك من خلال عدة أدوات أهمها خفض الضرائب، وهو مايؤدي إلى زيادة مدا خيل الأفراد

[1] محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، 2007، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص ص 219-220.

والمنشآت، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة الادخار من جانب الطلب وزيادة الطلب الاستثماري نتيجة لخفض الضرائب وكلاهما يساهمان في زيادة الطلب الكلي والدخل وزيادة الاستخدام إلى أن يصل الاقتصاد إلى الاستخدام التام.

الفرع الثاني: السياسة المالية الانكماشية

تلجأ الدولة إلى هذه السياسة عندما تحدث ضغوط تضخمية في الاقتصاد والمستوى العام للأسعار، نتيجة لتفوق الطلب الكلي على العرض الكي، لذلك تعمل السياسة المالية الانكماشية على الحد من الطلب الكلي الفعال، ويتم ذلك من خلال:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام

والذي يؤدي من خلال آلية عمل المضاعف إلى خفض الدخل والطلب الاستهلاكي مما يساهم في إرتفاع الأسعار.

2- زيادة الضرائب

ويتم ذلك من خلال رفع معدلات الفائدة أو فرض ضرائب جديدة، وهو ما يؤدي إلى خفض المداخيل، ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات والعمل على خفض المستوى العام للأسعار.[1]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على السياسة المالية منها:

الفرع الأول: العوامل لاجتماعية

وتتمثل في خصائص المجتمع والأهداف الاجتماعية للمجتمع، فمما لاشك فيه أن صانعي القرار يتأثرون سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ظاهريا أو ضمنيا بالتفصيلات والأهداف الاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.[2]

الفرع الثاني: العوامل السياسية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين، فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل إيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، الفئة ذات الغرض السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة، التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعية واقتصادية قوية مثل ماهو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات، أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، والأحداث السياسية الهامة التي لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه في قيمة النفقات العامة، ومن هذه الوقائع نجد

[1] مزاهي نادية، 2015-2016 ، دور السياسة المالية في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر من 2002 الى 2014، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، مذكرة مكملة لنيل الماجستير، جامعة البويرة، الجزائر ص ص6-7.

[2] محمد ألبنا، 2009، ص 122.

الأحداث العسكرية من جهة ومن جهة أخرى الحروب وما يترتب عنها من أثار مالية، مثل عبئ القروض، نفقات إعادة التعمير والإضرابات الاجتماعية، أما من جهة أخرى في الوقت المعاصر نجد ملامح التداخل بين الاعتبارات يترتب عنها السياسية والسياسة المالية تظهر حاليا أثناء الحملات الانتخابية فقد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين منها، حيث يتطلب تنفيذ أي برنامج سياسي نفقات جديدة.[1]

الفرع الثالث: العوامل الإدارية

للعوامل الإدارية تأثير مزدوج، فهناك أثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية، وبعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لايكون متوفرا في الدولة المعينة، أما تأثير السياسة الإدارية فيتمثل فيما يفرض على المصانع والمؤسسات والهيئات المختلفة من ضرائب، مما يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي.

الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله وفي إطاره، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن النظام الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها.

إضافة إلى ما سبق ذكره توجد بعض العوامل المؤثرة في الساسة المالية منها:

- طبيعة الأهداف والوظائف نفسها حيث يلاحظ أن بعض الوظائف أهم من الأخرى.
- حجم الموارد التي تحصل عليها الحكومة من القطاع العام والخاص واستمرار التوازن بينهما.
- الأدوات المناسبة لتحقيق أهداف معينة؛ أي مدى تناسب الأدوات مع الأهداف.[2]

[1] زويش سمية، 2014-2015، السياسة والمالية وأثارها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، الجزائر ص 27 .

[2] محمد ألبنا، 2009، ص 123.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

يمكن التأثير في درجة فعالية قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال استخدام الحكومة لأدوات السياسة المالية، ويمكن أن يتم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ومن أهم أدوات السياسة المالية مايلي :

المطلب الأول: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المعتمد عليها لتحقيق التوازن الاقتصادي، وفيما يلي تفصيل لمفهومها، أهم تقسيماتها وأثارها الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

للإرادات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

- **الإيرادات العامة هي:** عبارة عن جميع الأموال النقدية، العينية، المنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

- **الإيرادات العامة هي:** الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية.[1]

الفرع الثاني: تقسيمات (أنواع) الإيرادات العامة

هناك العديد من التقسيمات والأنواع المختلفة للإيرادات منها:

1- إيرادات أملاك الدولة

يقصد بأملاك الدولة (الدومين) جميع ممتلكات الدولة مهما كان نوعها، وهي تنقسم إلى نوعان :

أ- أملاك الدولة العامة (الدومين العام)

وتشمل أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام الطرق العامة، الجسور، الشوارع، الحدائق العامة، الموانئ، المطارات وغيرها والتي لا يجوز بيعها ولا امتلاكها ولا تنتج في معظم الأحيان إيرادات، إلا أن الدولة تفرض في بعض الأحيان رسوما على الانتفاع بهذه الأموال.

ب- أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص)

تدير الدولة أملاكها الخاصة وتستثمرها بصفتها المالكة لها شأن ملكية الأشخاص، وهي تخضع لأحكام القانون الخاص، ويمكن التصرف فيها بالبيع والتأجير، وهي تنتج في معظم الأحيان إيرادات، وهي المقصودة بدخل الدولة من أملاكها، أو دخل الدومين الخاص، وهي تقسم إلى أربعة أقسام:

---

[1] علي خليل وسليمان اللوزي، 2013، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن ص 155.

- **أملاك الدولة العقارية (الدومين العقاري):** ويشمل كل من الراضي، الغابات والمراعي، المناجم والمحاجر ومساقط المياه.

- **أملاك الدولة الصناعية (الدومين الصناعي):** وهو ماتملكه الدولة وتديره من منشات صناعية.

- **أملاك الدولة التجارية (الدومين التجاري):** وهو ما تديره الدولة من ممارسة النشاط التجاري كتصدير واستيراد السلع لاتقصد تحقيق الربح الكبير من ذلك حتى لا تكون منافسة للقطاع الخاص وإنما بغرض توفير المواد الأساسية للمواطنين.

- **أملاك الدولة المالية (الدومين المالي):** وهو ما تملكه الدولة من أسهم وسندات في بعض الشركات التي تسمح لها بتحقيق الأرباح.[1]

2- القروض العامة

تعرف القروض العانة على أنها عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور، أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، أو برد قيمة القرض إما دفعة واحدة أو على أقساط وفق الشروط المحددة في العقد ويمكن تقسيم القروض العامة حسب عدة معايير نذكر منها:

أ- من ناحية المصدر

تصنف القروض وفقا لهذا المعيار إلى:

- **القروض خارجية:** هي قروض تحصل عليها الدولة من حكومة أجنبية أو من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في الخارج أو من الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير، وتلجأ الدولة إلى القروض الخارجية بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية أو من أجل الحصول على العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها لذلك فإن الدولة المقترضة تلتزم بتقديم العديد من الضمانات والمزايا إلى المقرضين فيما يخص سداد القروض والفوائد المستحقة عليه.[2]

- **القروض داخلية:** وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة عادة بحرية كبيرة بهذا النوع من القروض، لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها ملائمة، وفي مثل هذه القروض تحاول الدولة إغراء المقرضين بالمزايا التي يقدمها القرض لهم، مستغلة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين ودفعهم للاكتتاب بهذه القروض.[3]

ب- من ناحية حرية المكتتب للمساهمة في القرض

تنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى:

---

[1] محمد شاعر عصفور، 2008، ص ص 319-320.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص 299.

[3] أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، 1998، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 225 .

– **القروض الاختيارية:** الأصل في القروض أن تكون اختيارية، فأساس القروض تعاقدي، ولكنه يستلزم صدور قانون لإجازته وتترك الدولة للأفراد والهيئات الحرية في قبول الشروط التي تعرضها، فلهم حق قبولها أو الإعراض عنها مباشرة، دون أي نوع من أنواع الإكراه، فيكون الدافع للاكتتاب هو كون العملية مجزية ماديا نتيجة تقديم سعر فائدة مرتفع عن السعر السائد في السوق أو وجود امتيازات أخرى تدفعهم للاكتتاب.[1]

– **القروض الإجبارية:** على عكس القروض الاختيارية فقد تلجأ الدولة إلى عقد القروض الإجبارية حيث تمارس سلطتها السيادية بشأنها، فلا يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، بل يجبرون عليه، وفقا للأحكام التي يقررها القانون ومما هو جدير بالذكر، أن القرض قد يبدأ اختياريا وينتهي إجباريا، كما في حالة قيام الدولة بتأجيل ميعاد سداد القرض بإراداتها المنفردة،دون الحصول على موافقة المكتتبين فيه وتلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية في حالات معينة منها:

– حالات ضعف ثقة الأفراد في الدولة، بحيث لو كانت القروض اختيارية لعزف الأفراد عن الاكتتاب فيها.

– حالات التضخم حين يرتفع المستوى العام للأسعار، لذلك لانجد مغزا من عقد القروض الإجبارية من أجل امتصاص أكبر قدر من النقود السائلة.[2]

ج– من ناحية مدة القروض

تصنف القروض تبعا لهذا المعيار إلى:

– **قروض مستديمة:** وهي القروض التي تعقدها الدولة دون تحديد الوقت المناسب لسدادها.

– **قروض قابلة للاستهلاك:** ويقصد بها القروض المؤقتة؛ أي التي تحدد الدولة مقدما أجلا للوفاء بها، والقروض المؤقتة تؤدي إلى تخلص الدولة من أعباء قروضها العامة في الحدود الزمنية المعقولة وهو مايزيد من مقدرتها على الاقتراض في المستقبل، وتنقسم القروض القابلة للاستهلاك إلى:

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي ماتعرف أيضا بالقروض العائمة أو الطافية أو السائرة وهي التي تصدرها الدولة لمقابلة احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية،أو لمواجهة العجز الموسمي في الموازنة وتتراوح مدة هذه القروض من ثلاثة أشهر إلى سنتين.
- **قروض متوسطة الأجل:** هي القروض التي تزيد مدتها عن سنتين وتقل عن العشرين سنة.
- **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تبلغ مدتها عشرين سنة فأكثر.[3]

3– الضرائب

تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية ومن أقدم مصادر الإيرادات العامة.

أ– تعريف الضرائب

للضرائب عدة تعاريف منها:

[1] حياة بن سماعيل، 2009، تطوير إيرادات الموازنة العامة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 27.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص 297.

[3] حياة بن سماعيل، 2009، ص 28.

- **الضريبة:** فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

- **الضريبة هي:** مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل لتحقيق أهداف المجتمع.[1]

ب- خصائص الضريبة

تتميز الضريبة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- **الضريبة فريضة مالية:** ويقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنها استقطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، أي أن مايتم جبايته يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل عيني أو نقدي.

- **الضريبة تدفع جبرا:** إن صفة الإجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية أي إجبار قانوني وليس معنوي، يجد مصدره في القانون وليس في إدارة الأفراد أو الدولة، وبناءا عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون أخذ رغبته أو استعداده للدفع في الاعتبار.

- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لاتلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عنها.

- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه مقابل أدائه الضريبي، إنما يدفعها مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.[2]

ج- القواعد الأساسية للضريبة

حتى يكون النظام الضريبي نظاما عادلا وسليما لابد من تطبيق القواعد التالية:

- **قاعدة العدالة:** تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكلفية؛ أي كل حسب الدخل الذي يمتلكه مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة، وتتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الأموال والأفراد دون استثناء.

- **قاعدة اليقين (الوضوح):** ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دون غموض، حيث يجب أن يعرف المكلف لدفع الضريبة التزاماته من حيث، سعر الضريبة، وعائها، ميعاد دفعها، طريقة تحصيلها وكل مايتعلق بها من إجراءات إدارية.

- **قاعدة الملائمة:** ويقصد بها اختيار مواعيد وأساليب ملائمة ومناسبة لجباية الضريبة تتناسب وطبيعتها من جهة وظروف المكلفين والأنشطة الخاضعة لها من جهة أخرى، حيث يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة.

---

[1] محمد عباس محرزي، 2003، أساسيات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الأردن، ص 232.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 120-121.

– **قاعدة الاقتصاد:** تؤكد إن هده القاعدة على ضرورة عدم التبذير والإسراف بتكاليف جباية الضريبة؛ أي ضرورة اختيار إجراءات وأساليب الجباية التي تتطلب أقل التكاليف حتى لا تستنفذ هذه التكاليف جانبا مهما من حصيلة الضريبة، مما يقلل إمكانية الدولة من الاستفادة منها.

د– التنظيم الفني للضريبة

يضم التنظيم الفني للضريبة المسائل التالية:

– **وعاء الضريبة:** يقصد بوعاء الضريبة المادة الخاضعة للضريبة أو محل الضريبة نفسها، وقد تكون هذه المادة أموالا، رأس مال، دخلا أو أشخاصا، و لتحديد هذا الوعاء لابد التمييز بين:

- **الضرائب على الأشخاص:** يقصد بالضرائب على الأشخاص أن يكون الإنسان ذاته هومحل الضريبة، فتفرض الضريبة على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة.
- **الضرائب على الأموال:** تفرض الضرائب على الأموال سواء كانت رأس مال أو دخل، فرأس المال هو مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم استعمال سواء أخذت شكلا عينيا كأرض أو عقار أو مبنى أو شكل سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية أو مبلغ من النقود، أما الدخل، فهو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين.
- **نظام الضريبة الواحد:** هو النظام الذي تعتمد الدولة فيه على ضريبة واحدة فقط أو على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على ما يلزمها من موارد مالية.
- **نظام الضريبة المعددة:** هو النظام الذي تعتمد فيه الدولة على عدة ضرائب أو على التعدد الضريبي.
- **الضرائب المباشرة:** اتفق أغلب الاقتصاديون على أن الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الدخل و على رأس المال، وعلى الزيادة فيهما.
- **الضرائب غير المباشرة:** هي الضرائب التي تفرض على الإنفاق وتداول الأموال.[1]

– **تقدير وعاء الضريبة:** هناك أربع طرق لتقدير وعاء الضريبة وهي:

- **طريقة التقدير الإداري المباشر:** تعطي هذه الطريقة الحق للإدارة المالية في تقدير وعاء الضريبة بناءا على المعلومات التي تحصل عليها.
- **طريقة التقدير على أساس المظاهر الخارجية:** يعتمد تقدير الوعاء على بعض المظاهر الخارجية المحيطة بالمكلف أو بالنشاط الخاضع لها.
- **طريقة الإقرار المباشر:** تعتمد هذه الطريقة على الإقرار المقدم من قبل دافع الضريبة نفسه، إذ يقدم بيانات تفصيلية عن وعاء الضريبة يكون مدعما بالوثائق.
- **طريقة التقدير الجزافي:** تعتمد على القرائن الداخلية لتقدير الوعاء.

[1] عادل العلي، 2011، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 146.

- **معدل الضريبة (سعر الضريبة):** يقصد بمعدل الضريبة النسبة بين مقدار الضريبة وقيمة المادة الخاضعة لها، بمعنى آخر يحدد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المكلف بعد أن يتم تحديد قيمة المادة الخاضعة الضريبة بموجب القانون، مع مراعاة أوضاع المكلف الشخصية لضمان عدالة الضريبة، ومن صور احتسابها نذكر:
  - الضريبة التوزيعية والضريبة التعديدية .
  - الضريبة النسبية والضرائب التصاعدية والتنازلية.
- **تحصيل الضريبة:** تتبع الإدارة المالية طرق مختلفة في تحصيل الضريبة، فهي تقوم باختيار طريقة تحصيل مناسبة لكل ضريبة، ومن أهم طرق تحصيل الضرائب نذكر:
  - **التوريد المباشر:** يقوم المكلف بسداد قيمة الضريبة مباشرة إلى الإدارة.
  - **الأقساط المقدمة:** يدفع المكلف أقساطا دورية خلال السنة المالية.
  - **الحجز من المنبع:** وهي إلزام شخص ثالث تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة دين أو تبعية بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأسا إلى الخزينة العامة.[1]

4- الرسوم والغرامات

أ- الرسوم

يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي يتم الحصول عليه من شخص معين طبيعي أو معنوي مقابل خدمة معينة تؤديها له الدولة أو مقابل نفع خاص يتحقق له من الخدمة المعينة.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن الرسم يتميز بالخصائص التالية:[2]

- **الصفة النقدية للرسم:** يجمع غالبية علماء الفقه المالي على أن الرسم يدفع نقدا واشتراط الصورة النقدية للرسم يكون بهدف ملائمته مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث إتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية وعليه أصبح من غير المقبول إتخاذ الرسم الصورة العينية.
- **الصفة الجبرية للرسم:** يتضمن الرسم عنصر الإجبار حيث يلزم الأفراد بدفعه عند طلب الخدمة ويأتي عنصر الإجبار من منطلق استقلال الدولة والهيئات العامة الأخرى في وضع نظامه القانوني، من حيث تحديد مقداره، وطرق تحصيله.
- **الرسم مقابل خدمة خاصة:** يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها وتتخذ الخدمة مقابل الرسم صورا نذكر منها:
  - نشاط يبذله الموظف العام لمصلحة الفرد كالحكم في قضية أو اختبار الموازين والمكاييل أو التصديق على الشهادات التواقيع.

---

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي، 2007، ص 120.

[2] عادل العلي، 2011، ص ص 106-107.

- امتياز خاص يمنح لفرد يحصل بموجبه على مركز قانوني يمتاز به عن غيره كالترخيص بالصيد، التصريح بأشغال الطريق، رخصة سوق مركبة، رخصة حمل السلاح أو منح جواز السفر.
- قد تكون الخدمة مصروفا تتكبده الدولة لتسهيل نشاط الفرد كرسوم الأرضية بالجمارك.
- تسهيلات من جانب الدولة لمباشرة المكلف بدفع الرسم لعمله أو مهنته مثل الرخص لكافة أصحاب المهن.

ب- الغرامات

تعرف الغرامات على أنها مايتم فرضه على مرتكبي العقوبات ومخالفي الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة، كالغرامات التي تفرض على مرتكبي مخالفات المرور.[1]

الفرع الثالث:ا لآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

يمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية للإرادات العامة فيايلي:

1- الأثر على الاستهلاك والإنتاج

إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة يؤدي إلى إنخفاض في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الوطني وإيرادات الدولة، حيث أن فرض الضرائب تبعا لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد.

2- الأثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد للاستثمار في الحالتين.

إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، إن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الإستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى إرتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة وفرض ضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، فهذا يؤدي إلى تناقض توزيع الدخل وزيادة الفوارق الاجتماعية.

4- أثر الضرائب على طلب العمل

[1] فليح حسن خلف، 2008، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 261 .

لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز بين حالتين:

أ- حالة أصحاب الدخل المحدودة

ففرض الضريبة على هذا النوع قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع كضريبة.

ب- حالة أصحاب الدخول المرتفعة

فإذا فرضت عليها ضريبة مرتفعة فإن ذلك تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا خاصة إذا كانت مهنهم حرة.[1]

وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرصها.

المطلب الثاني: النفقات العامة

تمثل النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، درجة تطور الاقتصاد،ظروفه، موارده واحتياجاته.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق المنفعة العامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات ثلاثة عناصر:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من المنتجات، سلع والخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.[2]

ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد، فالنفقات العامة دائما تتم في صورة نقدية، لأن الإنفاق في صورته النقدية قد يؤدي إلى ازدياد حجم النفقات العامة، وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع عادل لهذه الأعباء كل حسب مقدرته التكلفية.

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام

[1] سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 31.

[2] فليح حسن خلف، 2008، ص 89 .

وفقا لهذه الخاصية، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بهذا الأخير الدولة بما فيذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية والولايات في الدول الاتحادية ، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجلس المحافظات والمدن

والقرى في الدول الموحدة، وعليه فإن النفقات التي ينفقها شخص خاص طبيعي أو اعتباري لاتعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق النفع العام.

3- الغرض من النفقة العامة تحقيق النفع العام

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجات خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد، ولذلك تنص دساتير الدول على وجوب مراقبة الإنفاق العام وترشيده بما يحقق النفع العام.[1]

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

يعتبر ازدياد وتنوع مقاصد الإنفاق العام أحد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة للمواطنين، لذلك نجد أن الدولة تتبع نمطا معينا من التقسيم لنفقاتها، وذلك تلاءما مع حاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويحصر الفكر المالي الحديث هذه التقسيمات على أساس عدة معايير تتنوع النفقات العامة تبعا لها وهي كالأتي:

1- تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها

تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها (التقسيم الوظيفي) أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات أساسية، وهي :[2]

أ- النفقات الإدارية

يقصد بها النفقات التي تتعلق بتسيير المرافق العامة، واللازمة لقام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظم الشؤون السياسية لهم.

ب- النفقات الاجتماعية

هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة.

ج- النفقات الاقتصادية

---

[1] فليح حسن خلف، 2008، ص، 90 .

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، أساسيات المالية العامة الإرادات، الميزانية العامة منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، ص ص 35-37.

يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة

وتشمل هذه النفقات كل ماينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف، بالإضافة إلى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

2- تقسيم النفقات بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها (النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية)

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

أ- النفقات الحقيقية

يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العاملة؛ أي أن تحصل على مقابل للإنفاق، كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة مباشرة في الناتج القومي.

ب- النفقات التحويلية

هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع أو الخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى انتقال القوة الشرائية من طبقة إلى أخرى، مما يؤدي إلى تحسين القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبمقتضي ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها؛ أي أن الدولة تهدف منها إلى إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه النفقات.

3- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها

تقسم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:[1]

أ- النفقات العادية

هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة؛ أي كل سنة مالية، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، نفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار مقدارها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لأخر.

ب- النفقات غير العادية

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009 ، ص ص 38-43 .

هي تلك النفقات التي لاتتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية أو نفقات الحرب...الخ.

4- تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها

يستند تقسم النفقات وفقا لمعيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها إلى:

أ- النفقات القومية (المركزية)

هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

ب- النفقات المحلية (الإقليمية)

وهي تلك التي تقوم بها مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات، وترد في ميزانية الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء داخل الإقليم، وعادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم على وجه الخصوص.

5- تقسيم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادية

تقسم النفقات العامة من حيث أثارها الاقتصادي إلى عدة أنواع هي:

أ- النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي:

هي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها؛ أي لا تحمل الدولة أعباء إضافية فالمداخيل المولدة عنها تستخدم لتغطية نفقاتها، وسبب ذلك أن المستفيدين منها يكونون على استعداد لدفع المقابل المادي لتلك الخدمات بنفس الطريقة التي يدفعون بها المقابل المادي للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والتجاري ومن أمثلتها وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.[1]

ب- النفقات العامة المولدة

النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي، وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي، ويجوز للدولة أنه تتقاضى رسم إضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات.

ج- النفقات العامة المنتجة

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة للدخل القومي وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد فترات مقبلة، وعادة ما تكون هذه النفقات غير قابلة للاستهلاك الذاتي كما لاتولد مميزات اقتصادية.

د- النفقات العامة الحكومية

يقصد بها الحالة التي شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، والنفقات الحكومية يمكن أن تبرر بناء على عدة اعتبارات:

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 44-47 .

– أنها استثمارات من شأنها أن تزيد من القوة الاقتصادية المستقبلية.

– تحسين المستوى المعيشي.

– توفير نفقات مستقبلية أكبر.

– توفير فرص عمل وتعمل على انتشار القوة الشرائية.

هـ– النفقات العامة الاستثمارية

هي النفقات العامة التي شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، وحدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

6– تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية

يتم هذا التقسيم على أساس مدى كون هذه النفقات تعود مرة أخرى للخزانة العامة من عده وعلى هذا الأساس تقسم إلى:

أ– النفقات العامة النهائية

هي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة نهائية دون أن تتوقع استردادها إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لايمنع من إمكانية استردادها بصورة غير مباشرة، ويستوي في ذلك أن تكون نفقات استثمارية أو إدارية أو غيرها من صور النفقات العامة.

ب– النفقات العامة المؤقتة

هي النفقات التي تنفق مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة، ونظرا لطبيعة هذه النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة، ويتم تمويلها عن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدما إلى الدولة ويكون قد تم الاتفاق عليها سلفا.[1]

ج– النفقات الاحتمالية أو الافتراضية

وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف، وعليه تستطيع كل دولة أن تحددها مقدما وبصورة احتمالية، وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف تستلزم ضرورة إنفاقها.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تبدو أهمية دراسة النفقات العامة من الناحية اقتصادية كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وإشباع الحاجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك القومي وإعادة توزيع الدخل القومي، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة ، بالإضافة إلى أثار غير مباشرة التي تنتج من خلال دورة الدخل، والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأ المضاعف والمعجل.

1– الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

وتشمل أثار النفقات العامة على حجم الناتج القومي، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا على نمط توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الخل القومي.

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 47–50 .

أ- أثار النفقات العامة على الإنتاج القومي

يرتبط أثر النفقات العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في الدول النامية، والواقع أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج القومي والدخل القومي.

ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة:

- **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار، وهدا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

- **النفقات الاجتماعية:** وهي تساهم بشكل غير مباشر في زيادة النفقات الحكومية؛ لأنها تصرف على استهلاك المواد والسلع الضرورية، وبالتالي زيادة الطلب عليها، مما يستتبع زيادة إنتاجها.

- **النفقات الحربية:** تعد النفقات الحربية من أهم النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، ففي حالة التشغيل فإن النفقات الحربية تؤدي إلي زيادة الإنتاج القومي، نتيجة للتوسع في الصناعات الحربية وبالتالي تشغيل العمال المتعطلين عن العمل والقضاء على البطالة.

ب- أثار النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، ونفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد.

- **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:** وهي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة، ويعد هذا النوع من النفقات نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي.

- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:** تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة، لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم زيادة مدا خيل الأفراد فيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.

ج- أثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي

يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج والعوامل التالية:

- العمل وإنتاجيته فيهما تتحدد الإنتاجية من خلال التدريب الفني وتحسين ظروف المعيشة فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني وتحسنت ظروفه المعيشية زادت إنتاجيته.

- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، حيث كلما زاد ما يمتلكه الرأسمالي من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسيطرته الاقتصادية.

– النفوذ الشخصي أو السياسي والذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مايملكونه من وسائل الإنتاج[1].

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة أثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

أ- أثر المضاعف

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق، على الاستهلاك فعندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكا أجور ومرتبات أرباح وفوائد أو ريع على الأفراد، وبذلك تستثمر حلقة توزيع الدخول مساويا مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسب مضاعفة ولذلك يسمى المضاعف.

ب- أثر المعجل

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، والزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يترتب عنها الزيادات في الإستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه فيذلك شأن أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.[2]

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تحتل الموازنة العامة أهمية كبيرة في المالية العامة، وفي نشاطها المالي، لأنها تجمع بين إيرادات الدولة ونفقاتها ومحاولة إحداث التوازن بينهما بما يحقق أهدافها، فبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها كما تصعب إدارة الاقتصاد الوطني، وتوجيهه في الاتجاه المخطط له.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة هي خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.

فالموازنة العامة خضعت وتخضع للعديد من المبادئ أو القواعد التي تسند إليها بهدف التعرف على الوضع المالي للدولة ونشاطاتها، من بين أهم المبادئ والقواعد مايلي :

– مبدأ السنوية.

– وحدة الميزانية.

[1] محمود شاكر عصفور، 2009، ص ص 300-306.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 81-84 .

- عمومية الميزانية العامة.
- توازن الميزانية العامة.[1]

الفرع الثاني: مراحل الموازنة العامة

إن الميزانية العامة تمر بالعديد من المراحل والتي تمثل دورة الميزانية العامة وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1- مرحلة إعداد الميزانية

وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة بدءا بعمليات التحضير لإعدادها، وانتهاء بوضع الصيغة النهائية للميزانية، والتي تتم من قبل السلطة التنفيذية، والجهة الفنية الأساسية التي تتولى مهمة إعداد الميزانية في السلطة التنفيذية هي السلطة المالية (وزارة المالية).

2- مرحلة إقرار الميزانية العامة واعتمادها

يبدأ المجلس النيابي بمناقشة النفقات المقترحة في مشروع الموازنة ثم اعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن تقدير هذه النفقات على أساس حاجات المجتمع العامة دون التقيد بقرار محدودية المرودية، بعد ذلك تركز المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة لإجراء المفاضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات، وتعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل بدأ تنفيذ الموازنة أو بداية السنة المالية، لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة أشهر على الأقل للسلطة التشريعية.

3- مرحلة التنفيذ

يقصد بتنفيذ الموازنة إجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة المتمثلة في السلطة التنفيذية.

4- مرحلة الرقابة والمراجعة

تتحقق الرقابة المالية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمناقشة مشروع الموازنة العامة قبل اعتماده، وذلك للتأكد من استخدام الأموال العامة في العام، تتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الموازنة وذلك للتأكد من أنها لا تنحرف عن السياسة المرسومة، وأن الإعتمادات التي تم إقرارها تستخدم في الأغراض التي أدرجت من أجلها، وتبدأ مرحلة الرقابة مع بدأ أول مراحل الموازنة العامة (مرحلة الإعداد) وتصاحب مرحلتي الاعتماد و التنفيذ، وتتعاقب بعد ذلك مرحلتي الاعتماد و التنفيذ و تتعاقب بعد ذلك من خلال مرحلة الحساب الختامي.[2]

الفرع الثالث: أنواع الموازنات العامة

[1] فليح حسن خلف، 2008، ص ص 284-292.

[1] فليح حسن خلف، 2008 ص ص 293- 315 .

يمكن أن تتخذ الموازنة العامة العديد من الأنواع والأشكال منها:[1]

1- ميزانية الرقابة

هي الميزانية التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة واللازمة لقيامها بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، وتحديد الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، بحيث يتاح من خلال هده الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة بامتلاك البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية حق اعتماد الميزانية هذه سنويا، كما أنه يقوم بممارسة دوره الرقابي كذلك على تحصيل الإيرادات العامة والتصرف بها من خلال مطابقة إنفاقها على الأوجه المحددة لها ووفقا للمبالغ المعتمدة من قبله والواردة في الميزانية.

2- ميزانية الأداء

ميزانية الأداء تحاول أن تتفادى القصور في ميزانية الرقابة من خلال إظهار الميزانية ليس فقط نفقاتها حسب الوحدات الإدارية، بل أنها تربط ذلك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق، وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المدخلات التي تتحقق من هذا الإنفاق.

3- ميزانية التخطيط والبرمجة

تركز موازنة البرمجة على هذه الأخيرة، وتربط بين عملية التخطيط والبرمجة والموازنة، وهي حصيلة التطورات والتحسينات التي أدخاها المفكرون على نظام الموازنة.

4- الميزانية الصفرية

وهي النوع أو الشكل الأحدث بالاستخدام في الميزانية، وهي البدء من نقطة الصفر، أي الميزانية التي تقوم على أساس الصفر، فهي كل عمل إداري منظم يتضمن الأخذ بالاعتبار، جميع البرامج والنشاطات التي تواجه متطلبات تحضير الموازنة وتخطيط البرامج.[2]

[2] فليح حسن خلف، 2008 ص ص 316- 321 .

الخلاصة

من خلال دراستنا للجانب النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة، وتستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية وهذا بزيادة مستوى الإنفاق الحكومي، أو إعطاء إعفاءات ضريبية، أو الحالتين معا، في هذه يطلق عليها إسم السياسة المالية التوسعية، أو تستخدم لمعالجة فجوة تضخمية وهذا عن طريق تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي، أو رفع معدلات الضرائب، أو الحالتين معا، وهنا تسمى بالسياسة المالية الانكماشية.

كما اتضح من خلال هذا الفصل وجود عدة عوامل مؤثرة على السياسة المالية من أبرزها العوامل السياسة الإدارية، والنظام الاقتصادي، أما أدواتها فيمكن حصرها في سياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة الموازنة العامة، وتسعى السياسة المالية من خلال هذه الأدوات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في التوازنات على مختلف الأصعدة (المالية، الاجتماعية، الاقتصادية.....الخ).

وقد ازدادت أهمية استخدام السياسة المالية مع وضع جون مينا رد كينز بالنظرية العامة التي أقامت دعائم الاقتصاد الكلي بعدما كانت سياسة محايدة في الفكر التقليدي، وأصبحت سياسة متدخلة، وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها للوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تحظى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمكانة هامة ومتزايدة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية والإقليمية وانفتاح الأسواق العالمية، فلقد أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، باعتبارها وسيلة تمويلية بديلة تلجأ إليها العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والإمام بها.

وفي هذا السياق تسعى مختلف الدول إلى استقطاب هذا النوع من الاستثمار والاستفادة منه في المجالات المختلفة، ومحاولة استقطاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها باعتباره أحد الوسائل الهامة والفعالة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا قسم هدا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: مفهومه، النظريات المفسرة له ومراحل تطوره.

المبحث الثالث: مكونات، محددات، دوافع وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال الاستثمار الدولي، ولقد زاد الاهتمام به نظرا للمزايا التي يمكن للاقتصاديات المضيفة الاستفادة منها، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي من خلال التعرض إلى تعريف الاستثمار الأجنبي، أهدافه وأهم أشكاله.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأهميته

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي عدة تعاريف نذكر منها:

- **الاستثمار الأجنبي:** هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]
- **الاستثمار الأجنبي:** هو الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة، بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم المنافع المحققة من جراء تلك الاستثمارات.
- **الاستثمار الأجنبي:** هو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلدان المضيفة لتحقيق الربح للمستثمر الأجنبي، بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي:

- تحتاج معظم الدول إلى الاستثمارات الأجنبية، كونها تساهم في عملية تنمية الدول المضيفة، وزيادة معدلات نموها الاقتصادي.
- تساهم الاستمارات الأجنبية من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي المضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية في الميزان التجاري، ومن خلال الإمكانات التي ستوفرها الشركات في دعم ميزان المدفوعات.
- التقليل من حدوت الأزمات المالية والعجز في تسديد الديون الخارجية.
- زيادة الدخل القومي، كون الاستثمارات الأجنبية مصدر مهم للضرائب التي تحصل عليها الدولة من الشركات الأجنبية.
- تنمية البنية التحتية كمشروعات الطاقة، الطاقة المتجددة، المياه، الاتصالات، السياحة وغيرها.[2]

[1] محمد فاضل لعبيدي، 2012، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص 28.

[2] سعاد سالكي، 2010-2011، ص ص 69-71.

– تأهيل اليد العاملة المحلية وتقديم أصول متنوعة منها: رأس المال، التكنولوجيا، القدرات والمهارات الإدارية والمساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي

تتمثل أهداف الاستثمار الأجنبي في:

الفرع الأول: أهداف البلد المضيف

يسعى كل بلد مضيف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه من وراء جذبه للاستثمارات الأجنبية إلى بلده، ومن أهمها نذكر ما يلي:

– المساهمة في التخلص أو التخفيض من حدة البطالة، من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.

– الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.

– زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

– المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

– تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي يملكها.

الفرع الثاني: أهداف المستثمر الأجنبي

بدوره المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من أهمها:

– الحصول على مردودية أعلى من تلك التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار في بلده الأصلي.

– الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار، أو لوجود منتجات منافسة لمنتجات ذلك المستثمر.

– الحصول على المواد الأولية بأسعار رخيصة، لأجل استخدامها في عملية التصنيع.

– الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج.

– الحصول على المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المستقبلة للاستثمار الأجنبي، خاصة في وقتنا الحالي، حيث أصبحت الدول المضيفة تتنافس على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم التسهيلات والإعفاءات بصورة خيالية في إطار قوانين جذب وتشجيع الاستثمار.[1]

– التخلص من المنافسين في البلد الأصلي، حيث أنه في الدولة المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوعية الخدمة المقدمة، بسبب وفرة رؤوس الأموال وإمكانياتها المتقدمة.

[1] سعاد سالكي، 2010-2011، ص ص72-73.

– التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية، من خلال تنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم.[1]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لعدة معايير والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: معيار الزمن

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار إلى:

1- استثمار أجنبي قصير الأجل

وهو الاستثمار الذي يعد فيه سعر الصرف العامل المحرك له، وهو عادة يتضمن تحركا لرأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة.

2- استثمار أجنبي طويل الأجل

وتتم فيه تحركات رؤوس الأموال بين البلدان لمدة تزيد عن سنة، إذ يساهم هذا النوع من الاستثمار في تنمية الاقتصاديات المضيفة له، ويظهر ذلك من خلال أثر كل من السيولة والإنتاج، فمن خلال أثر السيولة نلاحظ أن تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار في البلدان المضيفة لها، وبالتالي زيادة مدا خيلها وقدراتها الاستيرادية، أما فيما يتعلق بأثر الإنتاج فإن الاستثمار الأجنبي يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية في الصناعة أو القطاع المعني فيمكنه أيضا أن يمتد إلى كافة الاقتصاد المضيف، وبالتالي تأثيره على زيادة قدرة هذا الاقتصاد على الإيفاء بالالتزامات المترتبة على تدفق هذا النوع من رأس المال.

الفرع الثاني: معيار المصدر

تتمثل أشكال الاستثمار الأجنبي تبعا لهذا المعيار فيما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي العام

يتمثل الاستثمار الأجنبي العام في ذلك النوع الذي تجريه الدول والحكومات الأجنبية أو المؤسسات والهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية ويتخذ في معظم الأحيان شكل قروض نقدية أو عينية أو كلاهما.[2]

2- الاستثمار الأجنبي الخاص

الاستثمار الأجنبي الخاص هو الاستثمار الذي يكون مصدره الأفراد أو الشركات الأجنبية التي تمثل القطاع الخاص في الدولة المصدرة، وقد شجع العديد من الاقتصاديين هذا النوع من الاستثمار كونه مظهرا من مظاهر النشاط الاقتصادي الحر الذي يؤذي إلى استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

---

[1] سعاد سالكي، 2010-2011، ص 73.

[2] يحي سعيدي،2006–2007، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 60.

الفرع الثالث: معيار القدرة على السيطرة والتحكم

يقسم هذا المعيار الاستثمار الأجنبي إلى استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما والمساهم في مشروع مقام في اقتصاد آخر، وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية معيار دولي في هذا السياق حيث اشترطت أن لا تقل حصة المستثمر الأجنبي عن 10% من إجمالي رأس المال، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأشكال الأخرى فهو يمكن أن يتضمن تحركات رأس المال ليس في شكل حصص ملكية فقط وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتمثل هذا النوع من الاستثمار بصفة عامة في تلك الاستثمارات الموجهة لشراء أسهم وسندات سواء كانت مصدرة من قبل هيئات عامة أو خاصة في الدول المضيفة، لا يتميز هذا النوع بالسيطرة على المجال الذي يساهم فيه، نظرا لضعف درجة المساهمة في مثل هذه المشروعات، وعدم امتلاك المستثمر الحق في الإدارة، كما يمكن للاستثمار الأجنبي غير المباشر أن يأخذ أشكالا أخرى مثل القروض المقدمة للحكومة أو للشركات أو الأفراد في الدول المضيفة من قبل بنوك أو مؤسسات مصرفية أجنبية، كما يأخذ شكل تراخيص الإنتاج أو التصنيع الممنوحة من قبل بعض الشركات الأجنبية إلى شركة محلية بموجب اتفاق مبرم بينهما أو مقابل عوائد محددة.[1]

وللاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أنواع مختلفة تسهل مهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، كما أن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعينة بالدول المضيفة.

وبصورة عامة يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى نوعين، فمنها المرتبط بمجال الإنتاج والتسويق والتي تأخذ شكل تراخيص واتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح وعقود امتياز من الباطن، أما النوع الثاني فهو مرتبط بمجال التصدير والبيع والتسويق، والذي يشتمل على كل من تراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية والإدارية، بالإضافة إلى الوكلاء والموزعين والمعارض الدولية، وقد ظهرت العديد من النظريات التي اهتمت بدراسة وتفسير دوافع وأسباب الاستثمار الأجنبي غير المباشر لما يشكله من أهمية نسبية في التحركات الدولية لرأس المال، وقد حاولت هذه النظريات تفسير الكيفية التي

[1] يحي سعيدي، 2006-2007، ص60.

يقوم بها مالكو الثروة بتوزيع ثرواتهم بين الأصول والمحافظ المالية المتاحة لديهم، وتعتبر معدلات العائد والمخاطر والتغيرات المتوقعة من أهم العوامل التي من شأنها التأثير على اختيارات مالكي الثروة بين الأصول المختلفة المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى أن انتقال رأس المال في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر يرافقه انتقال في القوة العاملة وأساليب الإدارة، بينما يقتصر دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر على نقل رؤوس الأموال فقط.[1]

[1] يحي سعيدي، 2006-2007، ص 61.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريفه، النظريات المفسرة له ومراحل تطوره

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها للدول النامية، لذلك تسعى معظم السياسات الاقتصادية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى ذكر أهم المراحل التي مر بها.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي عدة تعار يف منها:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** ذلك الاستثمار الذي يقام في الدولة المضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية.[1]
- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** الاستثمار الذي يقام لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي تنتمي إليه المستثمر.[2]
- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل الاستثمار).[3]
- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى، من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو اندماجات مع شركات وطنية وغيرها، أي بمعنى آخر وجود موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة؛ أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تملك البني والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو من المؤسسات الأجنبية والمحلية.[4]

---

[1] سليمان عمر عبد الهادي، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص 23.

[2] خيرة خيالي، 2015-2016، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 5.

[3] كريمة قويدري، 2010-2011، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، ص 11.

[4] بولعيد بالعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص 73.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي، ودوافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود وفيما يلي عرض لبعضها.

الفرع الأول: النظريات التقليدية

حاول الكثير من المفكرين في بداية القرن الماضي إعطاء تفسيرات لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه النظريات التي تضمنت التفسيرات فيما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية

يرى أصحاب النظرية الكلاسيكية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم مصالح البلد المضيف بقدر ما يخدم مصالح البلد الأجنبي المستثمر في البلد المضيف، ذلك أن المستثمر الأجنبي يأخذ أكثر مما يعطي، فالاستثمار الأجنبي يكون من البلد الغني إلى البلد الفقير، وهذا يعني انتقال رؤوس الأموال من البلد الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل إلى البلد الذي تكون فيه إنتاجية رأس المال أعلى.

كما ترجع هذه النظرية أسباب الاستثمار الأجنبي إلى اختلاف تكاليف عناصر الإنتاج بين الدول، مما يدفع المستثمر الذي تكون تكاليف عناصر الإنتاج في بلده أقل من تكاليف عناصر الإنتاج في البلد المضيف إلى اقتحام سوق البلد المضيف والاستثمار فيه، للحصول على الفرق الايجابي لتباين تكاليف عناصر الإنتاج بين البلدين، أما بالنسبة لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فإن النظرية الكلاسيكية ترى بأنه لن يحقق الأهداف المرجوة من طرف البلدان النامية المضيفة، كونه يتجه دائما لخدمة المستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى:[1]

- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة، وكذلك فشلها في إعادة أرباحها داخل القطر المضيف.
- تعتبر الدول النامية في نظر الشركات الأجنبية مصدرا للموارد الأولية الخام، لذلك فهي تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها.
- ظهور أنماط استهلاكية جديدة في الأسواق المحلية للدول النامية، حيث يزيد التدفق النقدي للخارج مقارنة بالداخل.
- ربط اقتصاديات البلدان النامية باقتصاديات الدول المتقدمة.[2]

2- نظرية النفقات النسبية

وفقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها.

[1] رضا عبد السلام، 2003، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام، الأردن، ص 44.
[2] محمد دويدار، 1992، اقتصاد دولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 356.

فالاختلاف بين الدولتين يكون في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة، وعليه فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.[1]

أما أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي:

– أنها تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول خاصة رأس المال.

– كما يعاب عليها طابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.[2]

3– النظرية السويدية

ترجع هذه الدراسة والتي قام بها هكشر وأولين سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أسعار عناصر الإنتاج، وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في داخلها بتكلفة أقل نسبيا، ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هو أنها أعاقت الاستثمار الأجنبي بين الدول، وذلك حينما اقتصر تفسيرها لهذا الأخير على صيغة تبادل السلعة في المرحلة النهائية للمنتوج، حيث أقر الواقع الاقتصادي العالمي بحقيقة معينة مناقضة لهذه النظرية فيما يخص عدم انتقال رؤوس الأموال والموارد الأولية بين الدول، وتتمثل هذه الحقيقة في انتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا وانتقال الموارد الأولية الطبيعية للبلدان النامية نحو بلدان أوروبا الغربية.[3]

الفرع الثاني: النظريات الحديثة

ظهرت عدة توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين تسعى لتفسير أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الشركات المتعددة الجنسيات، والمتمثلة فيما يلي:

1– نظرية دورة حياة المنتوج

حاول ري مون فيزون صاحب هذه النظرية الاستفادة من النظريات التقليدية لتقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه(الظهور، النمو، النضوج، الانحدار تم الزوال) وتحتفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري حتى تنتهي إلى الزوال.[4]

ولفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها كما يلي:

---

[1] زينب حسن عوف الله، 1998، اقتصاد دولي على بعض القضايا، الدار الجامعة، الإسكندرية، ص 48.

[2] محمد عبد المنعم عفر، 1992، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 38.

[3] فارس فوضيل، 2000، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 116.

[4] علي عباس، 2003، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 39.

أ- المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج والبيع

يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة، لا يشتريها إلا ذوي الدخل المرتفع، ويظل العرض محدودا حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين، وبعدها تتكون فكرة كاملة عن السوق.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة التصدير والنمو

يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج مبتدئة بالسوق المجاورة نظرا لتقارب الأذواق والعادات، حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية.[1]

جـ- المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة

في إطار سعي المؤسسة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة تخطط إلى تعزيز مكانتها أكثر فأكثر، فتطور استراتيجياتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى البلدان الخارجية مما يؤدي إلى تسرب المعلومات إلى الدول المضيفة، ومع الوقت تفقد الشركة ميزتها التنافسية وتصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات.

د- المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بالبحث عن سلع جديدة في السوق، حيث تعمل المؤسسة على البقاء لأطول مدة وتقوم بإجراءات دفاعية لتغيير شكل السلعة أو حجمها، لونها، عبواتها، سعرها وغيرها.[2]

2- النظرية الاحتكارية للسوق

تقدم هذه النظرية تفسيرا لدوافع الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق الذي تسيطر فيه شركة ما، أو قلة من المنتجين على إنتاج أو بيع وتوزيع سلعة ما، محتفظين بالميزة التنافسية التي تمكنهم من الاستمرار بالسوق، وتسمى هذه الظاهرة باحتكار القلة.

3- نظرية الموقع

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية، ومن هذا المنطلق تهتم نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيفة التي تشكل مركزا لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية، حيث أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات بيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب اللذان يؤثران على الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، إذ تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، معدلات نمو السوق، تكاليف نقل المواد الأولية، توفر رؤوس الأموال وتوفر اليد العاملة المؤهلة.

بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي كالامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية والقيود المفروضة على ملكية

[1] رضا عبد السلام، 2003، ص 56.

[2] علي عباس، 2003، ص 41.

الاستثمارات الأجنبية للأجانب، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالموقع الجغرافي، ومدى غنى أراضيها بالثروات، إجراءات تحويل الأرباح إلى الدولة الأم وغيرها.[1]

المطلب الثالث: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي ومكوناته

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه، طبيعته وهيكله.

الفرع الأول: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي إلى أربعة مراحل كما يلي:

1- المرحلة الأولى (1800-1914)

سادت في هذه المرحلة ظروف اقتصادية وسياسية ملائمة بشكل كبير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة عدة أسباب نذكر منها:[2]

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة.
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

2- المرحلة الثانية (1914-1944)

من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها:

- ظروف الحرب وعدم وجود استقرار اقتصادي وسياسي.
- انهيار قاعدة الذهب، وقيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحروب.

وفي ظل هذه الظروف كان الاستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، كما تميزت هذه المرحلة بتراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية.

3- المرحلة الثالثة (1945-1989)

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شهد الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات، حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام، أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول

---

[1] فاروق سحنون، 2009-2010، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص39-40.

[2] خيرة خيالي، 2015-2016، ص 34.

مختلفة، والتي أفرزتها اتفاقية بروتن وودز فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إلى جانب ذلك قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها الاقتصادية والسياسية، وعليه فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة وبزوالها يزول العبء الخارجي.

4- المرحلة الرابعة (1990-2016)

تميزت هذه المرحلة بحدوث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة، أين تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية للاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وتدفقا ت الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد هذه القروض، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.[1]

<u>الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي</u>

يتشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من المكونات التالية :[2]

1- رأس المال الأولي

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2- الأرباح المعاد استثمارها

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف غير المحولة إلى بلده الأصلي بهدف إعادة استثمارها في استثمارات جديدة.

3- القروض داخل الشركة الواحدة

والمتمثلة في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج، أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان[3].

[1] خيرة خيالي، 2015-2016، ص ص 34-35.

[2] Faeth. I,2011, Foreign Direct investment in pustralia centre, Australi, p 192.

[3] Faeth.I, 2011,p 192.

المبحث الثالث: مبادئ، أشكال، محددات، دوافع وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تصنيفه، والذي تدفعه مجموعة من العوامل للاستثمار داخل هذه الدول كالموارد الطبيعية وكبر السوق الداخلية، إذ تترتب عن هذه الاستثمارات مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية، وهو ما نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مبادئ تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: مبدأ الشفافية والتناسق

يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز ودون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية تعمل الدول المضيفة على تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

الفرع الثاني: مبدأ سيولة حركة رأس المال

وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

1- مبدأ حرية التحويل

يتضمن هذا المبدأ إمكانية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

2- مبدأ الدخول لسوق العملة الصعبة

على الدول المتعاملة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لانجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

الفرع الثالث: مبدأ الاستقرار

يقوم هذا المبدأ بدور هام في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي، وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد استقرار الاستثمار، وبالتالي تحول دون ترقيته مثل الأخطار التالية:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات وأخطار تحويل رأس المال.[1]

المطلب الثاني: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة أشكال ومحددات نوضحها فيما يلي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، 2006، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعة، مصر، ص 216.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي العديد من الأشكال منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث .

1- الأشكال التقليدية

تتجسد الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أ- الاستثمار المشترك

وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة و براءات الاختراع أو العلامات التجارية وغيرها.

هذا، وينطوي الاستثمار المشترك على علامات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويتم تنظيم العلاقة بين المقر الرئيسي والفروع حسب اختصاصات وصلاحيات الفروع والتفويض الموكل إليه ونوع النشاط وفق اتفاقيات البلد المضيف، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناءا على عملية نقل المؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين.[1]

ج- الاستثمار في المناطق الحرة

تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير، وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، و يعمل من خلال القوانين المنظمة له، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلعة موجهة للتصدير.[2]

د - مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والوطني عام أو خاص يتم بموجبه قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع والتدفق والعمليات وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وفي هذا

[1] مصباح بلقاسم، 2005-2006، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 29.

[2] وسيمة كحول، 2005-206، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر الفترة 2002-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 49.

الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[1]

هـ – الشركات المتعددة الجنسيات

تحتل الشركات المتعددة الجنسيات مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد الشركات المتعددة الجنسيات سنة 2016 إلى قرابة 88 ألف شركة تسيطر على حوالي 792 ألف شركة عبر العالم، وتوظف 74 مليون شخص، كما بلغ رقم أعمالها السنوي 23 تريليون دولار أمريكي، وذلك نظرا لحجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات كبيرة من السلع والخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها لاقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهل حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها .[2]

2- الأشكال الحديثة

تتمثل الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[3]

أ- عقد الإجارة

وهو العقد الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحق في الحصول، على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه الطرف المحلي، سواء كان مبلغا جزافيا أو نسبة من المبيعات، أو باشتراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف الآخر، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها، حيث يشتري المتعامل الأجنبي المواد بأسعار تفضيلية.

ب – عقود التسيير

بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية، إذ تتضمن الأحكام آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين، فعندما تجد الدولة النامية نفسها عاجزة عن التسيير الناجح للمشاريع الاقتصادية تلجأ قبل تكوين خبرة لها في الميدان إلى إبرام عقود تسيير مع المتعامل الأجنبي، حيث يتعهد هذا الأخير بتسيير المشروع أو الشركة للبلد النامي مع القيام بتكوين العمال المحليين في مجالات التسيير، ونقل سلطة التسيير إلى الشريك في البلد النامي بعد فترة زمنية محددة في الاتفاق المبرم بينهما.

---

[1] الزين منصور،2005، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 106.

[2] صخري عمر، 1994، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 170.

[3] مريم رواص، 2014-2015، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ص 117.

جـ – عقود المفتاح في اليد

وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، ويبرم هذا النوع بهدف تسريع وتيرة تصنيعها ببناء بنية صناعية قبل التحكم في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على ثمنها حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد رأس مال.[1]

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة محددات سياسية، اقتصادية، ثقافية وبيئية نوجزها فيما يلي:

1- المحددات السياسية

لقد بينت جل الدراسات أن للاستقرار السياسي أثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يؤثر على حجم التدفقات للاستثمار، من خلال التأثير على التزويد بمستلزمات الإنتاج وما يترتب على ذلك من ارتفاع التكاليف وضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز، وربما فرض قيود جديدة على الاستثمار تبعا للسياسة المتبعة في البلد المضيف، فطبيعة النظام السياسي ومدى استقراره والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي بالحسبان حتى لا يتعرض للمخاطرة في استثماراته، فعليه معرفة مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ومدى منافسة هذا القطاع للقطاع الخاص وإمكانات نمو هذا القطاع وغيرها من العوامل المؤثرة سياسيا.[2]

2- المحددات الاقتصادية

تنقسم بدورها إلى العديد من المحددات منها:

أ – حجم السوق

يعتبر حجم ونمو السوق المحلي عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى العديد من المقاييس لتقدير حجم السوق ومعدل نموه كالناتج المحلي الخام، معدل الدخل الفردي وغيرها من المقاييس التي تساعد على قياس حجم السوق.

ب – توافر الموارد وعامل الكفاءة

إن توفر الموارد الخام والعمالة المدربة بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا والابتكارات تعتبر من أهم العوامل التي تأخذها الشركات الأجنبية بعين الاعتبار عند المفاضلة بين الدول في إقامة مشروعات لها.

---

[1] مريم رواص، 2014-2015، ص 123.

[2] أميرة غجاتي، 2014-2015، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في علاج إشكالية البطالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص37-38.

جـ – درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج والسياسة على المستوى الاقتصادي

ويقصد بها حجم تعامل الاقتصاد المضيف مع الخارج، أما السياسات الاقتصادية فيقصد بها مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، من خلال وضع القيود ومنح الامتيازات كمدى سماح الدولة بملكية الأجانب للأعمال، الضرائب، الإعانات، تحويل الأموال والتحكم في الأسعار.

د – التضخم ومستوى الأجور

إن معدلات التضخم تعكس حالة الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، حيث أن ارتفاعه لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يخص مستوى الأجور فهناك علاقة عكسية بين مستوى الأجور والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان الأجر منخفضا فإنه يشجع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ – سعر الصرف وسعر الفائدة

سعر الصرف الحقيقي هو سعر البضائع الأجنبية بالعملة الوطنية وهو ما يشير إلى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية فإن العملة الوطنية تنخفض قيمتها وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، أما بالنسبة لسعر الفائدة فالمفهوم العام للنظرة الاقتصادية يفترض أن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري. [1]

3– المحددات الثقافية

تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب على الجانب الثقافي في الدول المضيفة، من خلال تعرفهم على نظم التعليم ومستوياته، الأمية، العادات والتقاليد السائدة، مستوى الإعلام، اللغات المستخدمة، التاريخ، الدين، وغيرها، وبالتالي فالمحددات الثقافية تقوم بدور هام في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4– المحددات البيئية

إن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية، ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على البيئة، من خلال نقل المهارات الفنية والتكنولوجيا العالية الأنظف والتقنيات الموجودة لدى الدول المتقدمة إلى الدول النامية من جهة، وتعد البيئة الأكثر أمنا والأكثر ملائمة مع المعايير البيئية الدولية هي البيئة الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

[1] عبد السلام أبو قحف، 2001، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ص 124.

المطلب الثالث: دوافع وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار منها الايجابية ومنها السلبية، كما هناك العديد من الدوافع التي تؤدي إلى قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي توضيح لها:

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين الدوافع المؤدية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف وبالنسبة للمستثمر الأجنبي، ويمكن أن نوضح كل منها فيما يلي:

1- الدوافع بالنسبة للمستثمر الأجنبي

توجد مجموعة من الأسباب تشكل بمجموعها دوافع للشركات الأجنبية للتوسع باستثماراتها من أهمها:

- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية وقوانين تشجيع الاستثمار الممنوحة من طرف الدول المضيفة الراغبة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كتقديم حوافز ضريبية، توفير فرص استثمارية دائمة، إعطاء ضمانات وتوفير أنظمة للمعلومات.
- التخفيض من مخاطر الاعتماد سوق واحدة، فالمستثمر الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة .
- حوافز التجارة: تفرض الدول المضيفة إجراءات حماية للشركات الأجنبية من أجل اجتذابها، بإتباع سياسة الحماية الجمركية التي تحد من استيراد السلع المماثلة لتلك التي تنتجها تلك الشركات في الدولة الأم، مما يعطيها صفة احتكارية تساعدها على تعظيم الربح.
- السعي لزيادة المبيعات والأرباح، والبحث عن الموارد والأيدي العاملة الرخيصة.[1]

2- الدوافع بالنسبة للبلد المضيف

تسعى معظم الدول لاسيما النامية منها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للأسباب التالية:

- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، فالاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط، بل تساعد على توفير الآلات والمعدات المتميزة بأساليب فنية وتكنولوجيا متطورة.
- خلق فرص العمل، حيث تعاني معظم الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية، ووجود الاستثمار الأجنبي المباشر سيخلق فرص عمل للعاطلين عنه.
- زيادة رأس المال، فهو يساهم في زيادة رأس المال محليا وبالتالي تحسين الكفاءة الإنتاجية.
- تساهم معظم الاستثمارات الأجنبية في تنويع صادرات الدول النامية التي تتميز باقتصاديات أحادية الجانب، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق صناعات متنوعة.[2]

---

[1] عبد الكريم بعداش، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996-2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 50.

[2] مفتاح صالح و دلال بن سمينة، 2008، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، ص 109.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن حصر هذه الآثار في آثار ايجابية وأخرى سلبية كما يلي:

1- الآثار الايجابية

تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور عظيم الفائدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي أو البلد المضيف، فهي تخدم مصالح الجميع، وتتمثل ايجابياتها فيما يلي:

أ- المساهمة في تمويل التنمية

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير التقنيات اللازمة والإدارة للدول وكلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، ويعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية وكل ذلك يضمن تنوعا في التنظيم والإنتاج والتسويق، ويعمل على تسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال بين الدول.

ب- التأثير على الإنتاج والتوظيف

يترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات، كما يؤثر بصورة ايجابية على التوظيف، فهو يساعد على خلق مناصب شغل والتقليل من البطالة.

جـ - التأثير على ميزان المدفوعات

ويظهر أثره من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وزيادة رأس المال في الدولة المضيفة، من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملات الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن ناحية أخرى تساهم الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية.

د- نقل التكنولوجيا

تقوم الاستثمارات الأجنبية بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية وتدريب الكادر الوطني على استخدامها، إضافة إلى تقديم الخبرة والمعرفة الفنية، ويتم ذلك إما عن طريق التعاون الفني بين الدول النامية والمتقدمة، وإما عن طريق ترخيص الشركات الأجنبية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها.

2- الآثار السلبية

للاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبيات وعيوب خاصة إذا لم تحسن الدول المضيفة استخدام وتوجيه هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الآثار في الآتي:

أ- التأثير على ميزان المدفوعات

قد يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة وإزالة العجز في الصرف الأجنبي، إلا أنه قد يترتب على ذلك خروج رأس المال الأجنبي من الدول المضيفة على شكل أرباح وفوائد، قد تؤدي زيادة

الدخل إلى الزيادة في استهلاك سلع الصادرات أو زيادة الواردات، وذلك من شأنه زيادة الجانب المدين في ميزان المدفوعات، مما يترتب عليه حدوث العجز مرة أخرى.[1]

ب- السيطرة على الاقتصاد الوطني

إن زيادة الأموال الأجنبية قد يؤدي إلى تضخمها وتركزها في أيدي قليلة، مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن توجه إلى تحقيق مصالح تتعارض مع المصالح الوطنية كإغراق السوق بمنتجات لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.

ج- القضاء على الصناعة في الدول النامية

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجعل الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الخام والمواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية، وهذا التخصص في إنتاج المواد الأولية يؤدي إلى الحيلولة دون التمكن من إنشاء صناعات جديدة.

د- القضاء على المنشآت والسلع المحلية

يمكن للاستثمارات الأجنبية بما لها من قدرة تنافسية قوية أن تؤدي إلى القضاء على المنشآت والسلع المحلية المماثلة، وإبعادها عن سوق المنافسة نتيجة امتلاكها للتكنولوجيا المتطورة.

هـ- زيادة أعباء الدول النامية

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدول النامية لجذب هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الأعباء في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية.

و- التدخل في الشؤون الداخلية

يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات خطرا على سيادة الدولة، فقد تتدخل في الشؤون الداخلية لها بشكل يعرض الاستقلال السياسي لهذه الدولة في خطر، وهناك وقائع كثيرة تثبت استخدام الدول المصدرة لرأس المال لأساليب تهدف إلى فرض إرادتها السياسية على هذه الدول لتبقيها في تبعية دائمة.[2]

[1] محمد العيد بيوض، 2010-2011، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف، الجزائر، ص ص34-35.

[2] أحمد زغدار، 2004، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، ص 160.

الخلاصة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل، وهو مصدر من مصادر التمويل الدولي وبديل عن المديونية، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف، الأمر الذي جعله مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن الاستفادة منه لا تكون إلا من خلال توفير مختلف العوامل والمحددات اللازمة لاستقطاب المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية من بينها آلية تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ووسيلة للقضاء على البطالة، وبالرغم من كل هذا إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية التي تعمل مختلف الدول المضيفة على تجنبها من خلال تعديل مختلف سياساتها الاقتصادية.

الفصل الثالث:

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

تمهيد

من خلال الطرح النظري السابق حول السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، تبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه أدوات السياسة المالية بجانبيها الإنفاقي والإرادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ المناسب له باعتباره من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدول اهتماما كبيرا، والجزائر أحد هذه الدول لذلك خصصنا هذا الفصل لدراسة كل من السياسة المالية في الجزائر وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وهذا من أجل معرفة مدى تأثير السياسة المالية المطبقة في الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة أهم الحوافز والامتيازات الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي ودراسة واقع وآفاق هذا النوع من الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990و2016 ، وللإلمام بهذه الجوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر، مميزاتها والتحديات التي تواجهها.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2016.

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر، مميزاتها والتحديات التي تواجهها

السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية التي تعمل الدولة على تنفيذها بالاعتماد على مصادرها الإرادية وبرامجها الإنتاجية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تطور السياسة المالية التي عرفت العديد من التطورات سواء في الجانب الضريبي أو الجانب الإنفاقي.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

يمكن توضيح تطور السياسة المالية من خلال توضيح تطور كل من الإيرادات الضريبية والنفقات العامة كما يلي:

الفرع الأول: السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

شهد النظام الضريبي الجزائري منذ الاستقلال عدة تغيرات، حيث تعرضت للعديد من الإصلاحات أدت إلى إعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري، تجلت هذه التغيرات في تغيير بعض المعدلات الضريبية، فرض ضرائب جديدة وإلغاء بعض الضرائب التي كانت موجودة، ويمكن تقسيم الإيرادات الضريبية في الجزائر إلى نوعين هما:

1- الإيرادات الضريبية (الإيرادات الإجرائية)

تنقسم بدورها إلى نوعين هما:

أ- الجباية العادية

وتتكون من الضرائب المباشرة التي تتضمن الضرائب التي تستهدف الدخل (الضريبة على الدخل الإجمالي والضرائب على أرباح الشركات)، الضرائب التي تستهدف رؤوس الأموال والثروات (حقوق الطابع والتسجيل)، أما الضرائب غير المباشرة فتتكون من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على المنتجات كالرسم على استهلاك التبغ والكحول.

ب- الجباية البترولية

تتكون الجباية البترولية من مجموعة من الرسوم والأتاوى المنصوص عليها في قانون المحروقات.

2- الإيرادات غير الضريبية (الإيرادات الاختيارية)

تضم الإيرادات غير الضريبية أربعة أنواع من الاقتطاعات:

- **الدومين:** وهو عبارة عن إيرادات أملاك الدولة المتمثلة في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة، كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم .[1]

[1] محمد أريا الله، 2010-2011، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 66-67.

- **الإيرادات المختلفة للميزانية:** وتشمل إيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي المتحصل عليها من المرافق كالمتاحف والمناطق الأثرية.

- **الإيرادات الاستثنائية:** والمتمثلة في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك الجزائري وحقوق الدخل والهبات المقدمة من الخارج.

- **الإيرادات النظامية:** والمتمثلة في الإيرادات المتعلقة بمقابل المخالفات والغرامات.[1]

والجدول التالي يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2016 :

الجدول رقم (1): تطورات الإيرادات الكلية خلال الفترة (1990 - 1998)

مليار دينار جزائري.

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية /الناتج الخام	الجباية البترولية /الإيرادات الكلية	الجباية العادية / الإيرادات الكلية	الجباية البترولية /الناتج المحلي الخام	الجباية العادية / الناتج المحلي
1990	160,20	76,20	78، 80	5,20	28,9	47,56	49,18	13,74	14,21
1991	272,40	161,50	106,20	4,70	31,6	59,28	38,98	18,73	12,31
1992	316,80	201,30	109,10	6,40	29,50	63,54	34,43	18,73	10,12
1993	320,10	185	126,10	9	26,9	57,79	39,39	15,55	10,60
1994	434,20	222,18	175,96	96,06	29,2	51,16	40,52	14,93	11,83
1995	600,85	336,15	233,15	31,55	30	55,94	38,80	16,76	11,62
1996	825,16	496	290,60	38,56	32,1	60,10	35,21	19,30	11,30
1997	926,67	564,77	314,01	47,89	33,3	60,94	33,88	20,31	11,99
1998	774,51	378,56	329,83	66,13	27,4	48,84	42,58	13,37	11,65

المصدر: تقرير وزارة المالية www.mf.gov.dz (consulté le 9/4/2018).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات الكلية عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 1990 إلى سنة 1997، فقد كانت الإيرادات الكلية في سنة 1990 حوالي 160,20 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل نسبة 28,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، وفي سنة 1997 ارتفعت إلى 926,67 مليار دينار جزائري بنسبة 33,3 % من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما في

[1] محمد أريا الله، 2010-2011، ص 68.

سنة 1998 فقد عرفت انخفاضا، حيث وصلت إلى 774,51 مليار دينار جزائري بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل الواحد سنة 1998 إلى 12,85 دولار أمريكي.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات الكلية هي نسبة كبيرة خلال كل السنوات، وهي تتجاوز 50% بخلاف سنة 1998 التي لم تتجاوز نسبة المساهمة 48%، نتيجة تغير أسعار النفط وتغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

هذا، وتميزت الضريبة ما بين سنتي 1990 و1993 بإصدار قانون المالية لسنة 1991 الذي تضمن فرض ضرائب جديدة ومجموعة من التعديلات تمثلث في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا على الرسم الإجمالي على الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، كما تم تعديل سلم الاقتطاع الضريبي على مدا خيل الأشخاص الطبيعيين وشركات التضامن وغيرها من التعديلات، ولقد سعت السياسة الضريبية إلى إيجاد موارد مالية جديدة بتوسيع الوعاء الضريبي، من خلال الحوافز الضريبية ضمن قوانين الاستثمار، خاصة بعد تطبيق قانون الاستثمار لسنة 1993، أما السياسة الضريبية للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 1998 فقد تميزت بكونها توسعية، حيث ثم تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 38% سنة 1994، كما تم تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي بتخفيضه من 12 معدلا إلى 6 معدلات سنة 1994، ولقد أدت هذه الإصلاحات الضريبية إلى تغيير النظام الضريبي الذي أصبح يعتمد على العناصر التالية: [1]

- **الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و تلك العائدة للجمعات المحلية:** وذلك في إطار الاتجاهات العالمية السائدة الرامية إلى تعزيز لا مركزية الحكم من جهة، وتميز الجماعات المحلية بمواردها الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية من جهة أخرى.

- **الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:** وذلك في إطار السعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، نظرا لعدم استقرار الجباية البترولية، وخضوعها لتغيرات عديدة لا يمكن التحكم فيها، خاصة بعد الأزمة التي عرفها السوق النفطي سنة 1986 .

أما بالنسبة لتطور الإيرادات الضريبية للفترة الممتدة من 1999 إلى 2016 فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] محمد أريا الله، 2010-2011، ص ص 70-71.

الجدول رقم(2): تطور الإيرادات الضريبية من الفترة(1999 - 2016).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات الكلية	1587,1	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3082,6	3939,8	3687,8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الإيرادات الكلية	5190,5	3676	4392,9	5790,14	6339,3	5957,5	5719	1318,609

Source : Banque Dalgèrie, Rapport Annuel (2000-2014).Ministre Des Finances 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة، فقد ارتفعت من 1587,1 مليار دينار سنة2000 لتصل إلى 6339,3 مليار دينار سنة 2012، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث انتقلت من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 111,04 دولار للبرميل سنة2012، إلا أننا نسجل تراجع في الإيرادات العمومية في السنوات الأخيرة لانخفاض حصيلة الإيرادات من قطاع المحروقات.

بصفة عامة شهدت هذه الفترة إتباع سياسة مالية توسعية بخلاف السياسة المتبعة خلال الفترة 1990-1998، نتيجة البرامج التي سطرتها الدولة خلال هذه الفترة، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، الذي خصص له أزيد من 500 مليار دينار جزائري، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، الذي خصص له أزيد من 4000 مليار دينار جزائري، وقد شهدت الإيرادات الكلية هي الأخرى نموا كبيرا بفضل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، والذي كان له تأثير إيجابي على الجباية البترولية.[1]

الفرع الثاني: تطور السياسة الإنفاقية خلال الفترة (1990 - 2016)

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للميزانية إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز بالاعتماد على معيار تصنيف النفقات حسب طبيعتها.

1 - نفقات التسيير

تعبر نفقات التسيير عن النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب وغيرها، وهي لا تقوم بإنتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وهي موجهة بالدرجة الأولى إلى إمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال من أجل سيرها، وهي تخضع إلى التقسيم الإداري، حيث يتم تخصيصها بحسب الدوائر الوزارية، وتجمع في أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصصات السلطات العمومية.

[1] أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07-أفريل 2017، جامعة البويرة، الجزائر، ص 173.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

2 - نفقات التجهيز

بخلاف نفقات التسيير توزع نفقات التجهيز حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، وكذلك حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتمثل قائمة ميزانية نفقات الاستثمار والتجهيز الوثيقة الأساسية لميزانية الاستثمار والتجهيز، ويتم إنجاز العمليات المسجلة في القائمة وتجمع الإعتمادات المقترحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:

- الباب الخاص بالاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- الباب الخاص بإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- الباب الخاص بالنفقات الأخرى المتعلقة برأس المال.

ولقد تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990و1998 بطابعها الانكماشي تنفيذا لتوصيات المنظمات الدولية بخصوص تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، والتي تقضي بترشيد الإنفاق العام، عن طريق رفع الدعم المقدم للمواد الاستهلاكية، تجميد الأجور وفتح المجال للخواص للقيام بالاستثمار.[1]

الجدول الموالي يوضح تطور النفقات الكلية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و1999

[1] كريم بودخدخ، 2009-2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص 38.

جدول رقم(3): تطورات النفقات الكلية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1990 - 1998)

مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية /PIB	نفقات التسيير / النفقات الكلية	نفقات التجهيز /النفقات الكلية	نفقات التسيير /PIB	نفقات التجهيز /PIB
1990	142 ,0	96,90	45,60	25,70	68	32	17,47	8,22
1991	235,30	183,30	52,00	27,3	77,9	22,09	21,26	6,03
1992	308,70	236,10	72,60	28,7	76,48	23,51	21,96	9,75
1993	390,50	288,90	101,6	32,8	73,98	26,01	24,28	8,54
1994	461,90	344,72	117,17	31,1	74,63	25,36	23,17	7,87
1995	589,09	444,43	144,66	29,4	75,44	24,55	22,66	7,21
1996	724,61	550,60	174,01	28,2	75,98	24,55	22,66	7,21
1997	845,2	643,56	201,64	30,4	76,14	23,85	23,14	7,25
1998	875,74	663,86	211,88	30,9	75,80	24,19	23,45	7,48

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz(consulté le 9/4/2018).

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات الكلية شهدت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-1999 بصفة عامة تزايدا مستمرا رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارها من أجل تخفيض العجز في الموازنة العامة، وقد بلغت النفقات الكلية على سبيل المثال في سنة 1994 مبلغ 461,90 مليار دينار؛ أي ما يعادل 31,1% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، منها 344,72 مليار دينار كنفقات تسيير، وهي تعادل 23,17% من (PIB)، أما نفقات التجهيز فبلغت 117,17 مليار دينا؛ أي ما يعادل نسبة 7,87% من PIB أو ما يعادل 25,36% من النفقات الكلية لسنة 1994، وعموما شكلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من النفقات الكلية خلال الفترة، ويرجع ارتفاع نفقات التسيير في هذه الفترة إلى عدة عوامل منها قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور رواتب العمال في سبتمبر سنة 1992، كما كان للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية دور في رفع نفقات التسيير.

أما في الفترة الممتدة بين 1994 و1998 فرغم الجهود المبذولة من أجل تقليص حجم الإنفاق العام وبصفة خاصة نفقات التسيير، فإنها شهدت ارتفاعا، فلقد قدرت نفقات التسيير لسنة 1994 ب 344,72 مليار دينار؛ أي ما يعادل نسبة 74,63% من النفقات الكلية وما يعادل 23,17%

من PIB، وعند مقارنتها بسنة 1995 فإنها شهدت نموا قدره 28,92%، أما في سنة 1998 وهي آخر سنة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، فقد قدرت نفقات التسيير لهذه السنة 663,86 مليار دينار، بنسبة 75,80% من النفقات الكلية وما يعادل 23,45%من PIB، أما بالنسبة لنفقات التجهيز خلال سنة 1990 فلم تتعدى 46 مليار دينار لتتجاوز 100 مليار دينار في سنة 1993، وذلك راجع إلى المشاريع التي تقوم بها الدولة في ايطار المخططات التنموية التي تهدف إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد واصلت نفقات التجهيز ارتفاعها خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و1998 وبمعدلات نمو ايجابية، أما من حيث نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة فكانت تقريبا مستقرة. [1]

أما فيما يخص الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2016 فقد شهدت عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] إيمان بوعكاز، 2015-2016، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 251.

الجدول رقم (4): هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1999 - 2016)

مليار دينار جزائري.

السنوات	مبلغ النفقة العامة	نفقات التسيير	نسبتها من النفقات العامة	معدل نموها	نفقات التجهيز	نسبتها من النفقات العامة	معدل نموها
1999	961,70	774,70	80,55	16,70	187	19,45	11,75
2000	1178,10	856,20	72,67	10,52	321,90	27,33	72,14
2001	1321	963,60	72,94	12,54	257,40	27,06	11,03
2002	1550,6	1079,70	70,79	13,91	452,90	29,21	26,72
2003	1639,3	1122,80	68,49	2,28	516,50	31,51	14,4
2004	1888,90	1250,90	66,22	14,40	638	33,78	26,48
2005	2052	1245,10	60,67	0,46.	806,90	39,33	21,38
2006	2453	1437,90	58,61	15,48	1015,10	41,39	25,80
2007	3108,60	1674	53,85	16,41	1434,6	46,15	31,33
2008	4191	2217,70	52,91	32,47	1997,30	47,09	39,22
2009	4246,30	2300	54,16	3,71	1946,30	45,84	2,5
2010	4466	2659,10	59,53	15,61	1807,90	40,47	7,11
2011	5853,70	3897,20	66,27	46,56	1974,36	33,73	9,21
2012	7169,89	4935,93	68,84	26,65	2233,96	31,16	13,15
2013	6024,1	4131,50	68,58	16,29	1892,60	31,42	15,28
2014	6980,2	4486,30	64,58	8,59	2493,90	35,73	31,77
2015	7656,3	4617	64,27	2,91	3039,30	39,70	81,86

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz. (consulté le 9/4/2018).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تغير النفقات العامة في الجزائر من فترة إلى أخرى، تبعا للسياسة الاتفاقية المتبعة من قبل الدولة، حيث عرفت النفقات العامة ارتفاعا من 136,50 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 759,60 مليار دينار جزائري سنة 1995، نتيجة لمختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مثل الشروع في تنفيذ إجراءات التخلي عن سياسة الدعم وتحرير الأسعار وتجميد الأجور، وبعد سنة 1999 وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ورفع كل أشكال الدعم من قبل

الدولة، ارتفعت نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز لتصل إلى 80,55%، لتواصل ارتفاعها بعد ارتفاع الإيرادات النفطية، وخاصة خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009)، حيث شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا بسبب زيادة الرواتب والأجور، كما عرفت نفقات التسيير اتجاها تصاعديا إلى غاية 2015 ما عدا سنة 2013، وذلك راجع إلى ارتفاع النفقات المخصصة للبنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن.[1]

[1] محمد بن عزة، 2009-2010، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر 1990-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 86.

الجدول رقم (5): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو خلال الفترة الممتدة بين سنتي(1990 - 2015)

مليار دينار جزائري.

السنوات	الناتج الداخلي الخام	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام%	معدل النمو الاقتصادي
1990	554,39	24,62	0,8
1991	862,13	24,60	1,2
1992	1074,7	39,09	1,8
1993	1189,7	40,06	2,1
1994	1487,4	38,07	0,9
1995	2005	37,88	3,8
1996	2570,02	28,19	4,1
1997	2780,17	30,40	1,1
1998	2810	31,16	5,1
1999	32125	29,23	3,2
2000	4078,68	28,90	2,2
2001	4241,8	31,14	2,6
2002	4455,3	34,80	4,7
2003	5247,5	31,23	6,9
2004	6135,9	30,78	5,1
2005	7544	27,20	5,2
2006	8460,5	29,00	2
2007	9383,7	33,13	3
2008	11042,8	37,96	2,4
2009	9968	42,59	2,1
2010	11991	37,24	3,01
2011	14526	10,29	2,5
2012	16115,4	44,50	3,3
2013	16569,3	36,35	2,8
2014	17242,5	40,48	4,1
2015	16591,9	46,14	3,9

www.bank-of-algeria.dz(consulté le 9/4/2018)

www.data.albankaldawli.org(consulté le 9/4/2018)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه في بداية التسعينات وفي إطار برنامج التعديل الهيكل والانطلاق في الإصلاح المالي عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال الفترة (1993- 1998)، ليواصل الارتفاع إلى 4,1 % سنة1996 وبالمقابل هناك انخفاض في النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت النفقات العامة من 40,06% إلى 38,07% سنة 1994 وهذا راجع لانخفاض نفقات التسيير الناتج عن الشروع في تلخيص نفقات أجور عمال الوظيف العمومي ونفقات التحويل الجارية.

أما في سنة 1997 فلقد انخفض معدل النمو إلى 1,1% بالرغم من ارتفاع النفقات العامة إلى 30,40% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى انخفاض نمو القطاع الفلاحي بفعل الجفاف، باستثناء سنة1998 التي شهدت ارتفاعا في معدل النمو إلى 1,5% وقابله ارتفاع في نسبة النفقات العامة إلى 31,16% من PIB وهو ما يدل على تحقيق مضاعف الإنفاق العام.

كما يبين الجدول سعي الدولة لدعم النمو الاقتصادي في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، فخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004 تعزز النمو خاصة في قطاعات الفلاحة، المحروقات والبناء ويبقى النمو الصناعي وحده غير كافي ودون مستوى. [1]

المطلب الثاني: خصائص السياسة المالية في الجزائر

تتميز السياسة المالية بالعديد من الخصائص، منها ما هو متعلق بالعجز المالي في حين يتعلق البعض الأخر بالإنفاق العام، ويمكن إيجاز أهم خصائص السياسة المالية فيمل يلي:[2]

الفرع الأول: العجز المتنامي للميزانية العامة للدولة

تتميز الموازنات العامة لمعظم الدول النامية بالعجز المستمر والمتنامي(العجز الحقيقي وليس المحاسبي)، وتشير الوقائع على صعيد اقتصاديات هذه الدول إلى أن هذا العجز قد أدى في نهاية الأمر إلى خضوع هذه الدول إلى شروط المؤسسات المالية الدولية، لمعالجة هذا العجز اعتمادا على الميكانيزمات التي فرضتها عليها، والتي أدت إلى نتائج غير مرضية، وبالنظر إلى وضع الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجدها كغيرها من البلدان النامية عرفت عجزا متواصلا للميزانية العامة استمر لعدة سنوات، والواقع أن اتجاه العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر نحو التفاقم الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي تتميز به المالية العامة الجزائرية وسياستها الاقتصادية، والذي تزامن مع ظهور أزمة التنمية في الجزائر من جهة، واقترن بالصدمات الخارجية الكثيرة كصدمات تقلبات أسعار الصرف، انهيار النظام النقدي الدولي، انخفاض الطلب العالمي على المواد الخام المصدرة من طرفها، وصدمة ارتفاع أسعار الواردات "التضخم المستورد"، ارتفاع

[1] محمد بن عزة، 2009-2010، ص 89.

[2] محمد إبراهيم مادي، 2012-2013، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 230،231.

أسعار الفائدة في السوق الدولية وتدهور شروط التبادل التجاري وغيرها، والتي تلقتها نتيجة الوضع الضعيف وغيرها المكافئ الذي احتلته وما تزال في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وعليه إن كان السبب الظاهر لعجز الميزانية هو نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة، فإن الأسباب الحقيقية التي ساهمت في تفاقم هذا العجز متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

- سياسة الخصخصة التي انتهجت في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، والتي أدت إلى خسارة موارد مالية مهمة وزيادة عجز الموازنة.

- الإعفاءات الضريبية التي أقرها النظام الجبائي الجزائري، إضافة إلى ما تضمنته قوانين الاستثمار من تحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء، وهو ما أدى إلى فقدان ميزانية الدولة لموارد ضخمة تساهم بشكل أو بأخر في تباطؤ نمو الإيرادات الجبائية للدول

- التوسع المستمر في الإنفاق العام في إطار البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية، والمتعلقة بالرواتب والأجور، فضلا عن توسيع حجم العمالة في القطاع العام.

الفرع الثاني: اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية

كثيرا ما تعتمد الدول النامية على النفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي، وقد برر كينز تدخل الدولة عن طريق النفقات العامة على أساس أن الطلب الكلي الفعال من فترة لأخرى، بسبب تدهور الميل للاستثمار مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام كفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل، وتجنب مشكلات البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه ورغم أهمية الإنفاق العام لم تتمكن الجزائر من تحقيق الأهداف المرجوة في كثير من الأحيان، فضلا عن تعرضها للمخاطر المحتملة، وسبب ذلك ارتباط النفقات العامة بعوائد قطاع المحروقات التي تخضع لتقلبات الأسواق الدولية، أما المخاطر المتوقعة فترتبط باعتماد الجزائر على تمويل نفقاتها العامة بما يفوق أحيانا نسبة 60% من الإيرادات النفطية التي تتراجع أسعارها في ظل تراجع موارد الجباية العادية التي لم تتجاوز في ذلك نسبة تغطيتها للنفقات العامة، نتيجة لعدة أسباب أهمها ضعف الإنتاج.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر لازالت تتسم بتبعيتها للإيرادات النفطية، نظرا للاعتماد عليها في تمويل الإنفاق العام، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن هذه التبعية، الأمر الذي يحد من فعالية السياسة المالية، ويؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الثالث: تعدد وتغير تشريعات النظام الضريبي في الجزائر

قامت الجزائر في التسعينيات بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني، عن طريق تغيير منهج تسييره هذا الاقتصاد، والتحول إلى الاعتماد على آليات السوق، وكان من بين أهم هذه الإصلاحات إصلاح النظام الضريبي، الذي تبنته الجزائر سنة 1992، حيث تم اعتماد الرسم على القيمة المضاف TVA، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، ومن الإصلاحات بهدف إصلاح الجباية العادية محل الجباية البترولية، ليتم بعدها إصدار تشريعات ضريبية أخرى تميزت بعدم الاستقرار والتغير المستمر في معدلات الضرائب ووعائها وغيرها من التعديلات التي هدفت إلى تبسيط النظام الضريبي وتسهيل عملية تطبيقه.[1]

الفرع الرابع: غياب التنسيق بين أدوات السياسة المالية

يعتبر غياب التنسيق من بين أهم خصائص السياسة المالية في الجزائر، كقيام الدولة بمنح إعفاءات ومزايا ضريبية والتخلي عن حق الدولة في تلك الأموال من جهة، ومحاولتها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية والتي تستطيع تحقيقه من جهة أخرى.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر

يمكن إيجاز أهم التحديات التي تواجه تنفيذ سياسة مالية فعالة في الجزائر فيما يلي:

الفرع الأول: التحديات على الصعيد الدولي الداخلي

تتمثل التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الداخلي في التحديات المرتبطة أساسا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1- الاختلال الهيكلي (البنيوي)

تواجه السياسة المالية تحدي التخلص من الاختلال الهيكلي بين القطاعات التي تختلف نسب مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، حيث يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة على الريع النفطي، الأمر الذي ينعكس سلبا على تنوع المداخيل والصادرات، بالإضافة إلى التأثير سلبا على مختلف السياسات الاقتصادية.

2- إحلال الجباية البترولية

تساهم الجباية البترولية بشكل كبير في هيكل الإيرادات الضريبية، الأمر الذي يدفع للقيام بإصلاحات ضريبية وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وهو التحدي الذي تواجهه السياسة المالية، التي لم تستطع إلى حد الآن المضي قدما في تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال طالما أن أقل نسبة للجباية البترولية من إجمالي الحصيلة الضريبية ثم تحقيقيها من سنة 2000 إلى سنة 2010 هي نسبة 53%،

[1] محمد إبراهيم مادي، 2012-2013، ص ص231-232.

وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في عوائد الجباية العادية، وتبقى بذلك المالية العامة الجزائرية تعاني خللا يؤثر وينعكس على الأهداف المسطرة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.[1]

3- ترشيد الإنفاق العام

تتميز السياسة الإنفاقية في الجزائر بارتباطها بالعوائد النفطية، والتي يتم تخصيص جزء منها لتغطية نفقات التسيير، ورغم تزايد الاهتمام بالجانب الاستثماري ورفع نسبة نفقات التجهيز ضمن الهيكل الإنفاقي، وخاصة مند مطلع الألفية في إطار مختلف البرامج التنموية تم تسطيرها ولم يتم تنفيذ العديد منها أو تخصيص مبالغ إضافية لتنفيذ البعض الأخر، مما أدى إلى ضياع المال العام، الأمر الذي يستوجب تنفيذ سياسة مالية مدروسة تراعي ترشيد الإنفاق العام وتوجيه إلى القطاعات الإنتاجية الكفيلة بتطوير الاقتصاد الوطني.

<u>الفرع الثاني: التحديات على الصعيد الدولي الخارجي</u>

تتمثل التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الخارجي فيما يلي:

1- التنافسية الدولية

شهد الاقتصاد العالمي الكثير من التطورات في ظل ما يعرف بالعولمة، وأصبحت الدول النامية ومنها الجزائر تتأثر بكل الصدمات والأزمات التي قد تحدث على الصعيد العالمي، نظرا لتبعية هذه البلدان للدول المتقدمة، والإختلالات الكثيرة التي تعاني منها على الصعيدين الكلي والجزئي مما يؤثر على تنافسية وقدرته على مواجهة مختلف التحديات الإقليمية والدولية، ومن ثم التأثير على السياسات الاقتصادية المتبعة ومنها السياسة المالية.

2- التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية

تعتبر التكتلات الإقليمية والعامية من بين أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة، والتي تفرض على الجزائر شروطا تؤثر على سياستها الاقتصادية وبشكل أدق سياستها المالية، كتوقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية الذي فرض عليها إعادة النظر في سياستها المالية فيما يتعلق بنظامها الضريبي(الرسوم الجمركية وبعض أنواع الضرائب) في حين لا تؤهل وضعية الاقتصاد الجزائري لفرض شروط على أي تكتل اقتصادي، وعليه فإنه انضمام الجزائر لأي تكتل اقتصادي يفرض عليها أيضا مواجهة تحدي تنسيق السياسة الاقتصادية بين هذه الدول، وبشكل أكثر دقة سياستها المالية في مجال الإنفاق الحكومي، وكذا في مجال الضرائب فيما يعرف بالتنسيق الضريبي، بالإضافة إلى اعتماد العديد من الدول على النظام الضريبي من أجل الظفر بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.

[1] محمد إبراهيم مادي، 2012-2013، ص ص 233-234.

3- المنظمة العالمية للتجارة

تحاول الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث أبدت استعدادها من خلال محاولة تطبيق الشروط المفروضة عليها من قبل دول هذه المنظمة، وفي الواقع فإن تطبيق هذه الشروط يفرض على الجزائر على الجزائر إعادة مراجعة سياستها المالية في مجال الضرائب، وخاصة في المجالات المحددات ضمن بنود التعاملات في هذه المنظمة، كالالتزام بالعديد من الضوابط التي وردت في إنفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، إضافة إلى الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتعريفة الجمركية، وبذلك يعتبر الانضمام لهذه المنظمة تحديا كبيرا خصوصا بالنسبة للسياسة المالية التي ينبغي تطويرها إتخاد التدابير المواكبة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

[1] محمد إبراهيم مادي، 2012-2013، ص 237.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت منذ الاستقلال على توفير المناخ الاستثماري المناسب، وكذا توفير الحوافز وتقديم مختلف الضمانات لهذا النوع من الاستثمارات، بهدف الاستفادة من المؤهلات والمواد التي تتوفر عليها لتطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي نوضحها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر

يتم التطرق في هذا الفرع إلى مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر، والجهود المبذولة في سبيل تحسينه إضافة إلى تقييم هذا المناخ:

1-مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر

يمتلك المناخ الاستثماري في الجزائر بمجموعة من المقومات نوجزها في ما يلي:

أ- المقومات السياسية والأمنية

يعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث يؤدي عدم توفرهما إلى فقدان المستثمرين الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، وإلى خفض معدلات الادخار، وبالتالي خفض معدلات الاستثمار، لذلك سعت الجزائر إلى تحسين وضعها الأمني بعد الأزمة السياسية والأمنية الكبيرة التي شهدتها في فترة التسعينيات، والتي أثرت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى استرجاع استقرارها واسترجاع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتشجيعهم على القيام بالعديد من المشاريع الاستثمارية.

ب- المقومات الاقتصادية

تقوم المقومات الاقتصادية بدور أساسي في توجيه الاستثمارات وتشجيع القيام بها، وتتمثل هذه المقومات في الجزائر فيما يلي:[1]

- تتوسط الجزائر بلدان المغرب العربي وتقع على مقربة من بلدان أوروبا الغربية، مما يؤهلها لجذب الاستثمارات نظرا لموقعها الإستراتيجي.

- توفر موارد طبيعية متنوعة مثل البترول، وغيرها.

- وجود بنية تحتية متطورة نسبيا، مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] محمد سارة، 2010-2011، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة أوراس كوم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 24.

ج- المقومات القانونية والتشريعية

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي من أهم مقومات مناخ الاستثمار، لما يتضمنه من قوانين، تشريعات، تعليمات، وقرارات تنفيذية، تسهل ممارسة الأفراد لنشاطاتهم الاستثمارية الحالية، وتشجعهم وتحفزهم على تنميتها، وقد قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين والتشريعات الاستثمارية تماشيا

مع مختلف الإصلاحات الاقتصادية ، والمتمثلة في الأتي:

- **قانون الاستثمار الصادر سنة 1963:** يعتبر أول قانون للاستثمار قامت الجزائر بإصداره في 26 جويلية 1963 لحاجتها لرؤوس الأموال لحاجتها لرؤوس، والذي منح للمستثمرين الأجانب عدة امتيازات أهمها:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجانب.

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

- توفير ضمانات متعلقة بالمنازعات حول الملكية .

- **قانون الاستثمار الصادر سنة 1966:** يقوم هذا القانون على مبدأين أساسيين هما:

- التمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

- منح الضمانات والامتيازات للمستثمرين الأجانب، وتمثلت في المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية، تحويل الأرباح والأموال الصافية وضمانات ضد التأميم.[1]

- **قانون الاستثمار (11-82) الصادر سنة 1982:** سمح هذا القانون المؤرخ في 28 أوت والمتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وتسييرها في إطار المخطط الوطني لتنمية الاستثمارات الأجنبية للعمل في الجزائر، وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51%.

- **قانون الاستثمار الصادر سنة 1986:** وهو قانون معدل ومتمم للقانون (11-82) والمتعلق بتأسيس شركات مختلطة بين المؤسسات العمومية بنسبة مساهمة 51% والمستثمرين الأجانب، مع استفادة هذا الأخير من المشاركة في التسيير واتخاذ القرار، كما تضمن هذا القانون تسهيلات جديدة للمستثمر الأجنبي.

- **قانون النقد والقرض (90-10):** والمؤرخ في أفريل 1990 تحت عنوان تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال، ولقد حدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج و ألغى هذا القانون الأحكام المتعلقة بأغلبية رأس المال المحلي بالنسبة للشركات المختلطة، كما أدخل تمييزا بين الأشخاص المقيمين وغير المقيمين، حيث رخص القانون لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها، أو لأي شخص معنوي

[1] AITSAD، les codes des investissements privé 1993-2003 ،revue algérienne des sciences juridiques économique et politique، université d'Alger، 2004، p 250.

مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، كما سمح القانون بتحويل المداخيل والفوائد وعادة تحويل رؤوس الأموال، ويعد قانون النقد والقرض بمثابة أول نقلة نوعية قامت بها الجزائر لفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي وتدفق رؤوس الأموال نحو الجزائر، وهذا ما أوحي بوجود رغبة سياسية للانتقال بالاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.[1]

- **قانون الاستثمار لسنة 1993:** وضع هذا القانون لإعطاء حرية أكبر للمستثمرين مع الحفاظ على الضوابط التي تلزمهم بخدمة هذا الجانب من النشاطات ويرتكز مضمونه على :

- تقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب على المستويين الجبائي والجمركي.

- السماح للمستثمرين الأجانب باللجوء إلى السلطات القضائية غير الجزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة.

- إعطاء الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

- عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أو أجانب. [2]

- **قانون تطوير الاستثمار رقم 03/01:** والمؤرخ في 20 أوت 2001، وهدف هذا القانون تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم للاستثمار المحلي والأجنبي، ولقد تضمن هذا القانون أربعة مبادئ أساسية هي:

- مبدأ حرية الاستثمار.

- مبدأ رفع القيود الإدارية على الاستثمار.

- مبدأ حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه.

- **قانون 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006:** تضمن هذا القانون منح امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، كما وفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار والمتمثلة فيما يلي:

- وجود تغطية للاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات.

- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاع بين المستثمر والدولة الجزائرية.

- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها.[3]

2- جهود تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

اهتمت الجزائر بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب فبذلت جهودا كبيرة نوجزها فيما يلي:

---

[1] مرداودي كمال، 3-5 أكتوبر 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص 330.

[2] محمد رضا حتحات، 2007، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، ص 80.

[3] فلة حمدي ومريم حمدي، بدون سنة النشر، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 335.

- القيام بعدة إصلاحات اقتصادية انطلاقا من مرحلة الاقتصاد الموجه 1989/1962 خلال الفترة الممتدة بين سنتي، حيث سعت الجزائر خلال هذه الفترة إلى التخلص من مخلفات الاستعمار، وتوظيف إمكانياتها المحدودة بانتهاج النهج الاقتصادي الموجه، لبسط النفوذ على الاقتصاد ووضع الوسائل والمخططات المقبلة.
- تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح المجال لكامل أشكال الشراكة(محلية أو أجنبية).
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، بهدف توفير كافة المعلومات والبيانات لكافة المستثمرين.
- إصدار قانون رقم 10-90 سنة 1998 على أثر الأزمة المالية.[1]

3 - تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

تتوفر الجزائر على العديد من المقومات التي تجعل منها بلدا مناسبا للاستثمار، فهي تتوفر على موارد طبيعية متنوعة وطاقات بشرية هائلة، كما أنها تتيح إمكانية تحقيق تراكم رأس المال الذي يمكن استثماره في القطاعات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة إلى تميز الجزائر بقربها من الأسواق الأوروبية وانفتاحها عليها، خاصة بعد إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة منذ فترة التسعينيات والهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر غير مؤهلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لوجود عدة نقائص كنقص التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى عدم وضوحها وعدم وجود وكالة مختصة بمتابعة وتوفير كافة المعلومات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط.

الفرع الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عدة تطورات في ظل مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، التي أدت إلى جذبه للاستثمار في بعض القطاعات وعزوفه عن البعض الأخر.

1 - تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 عدة تطورات، فلقد تراجع تدفقه لأسباب أمنية في فترة التسعينات، ثم ارتفع منذ مطلع الألفية بعدما شهدت أوضاع الاقتصادية تحسنا.[2]

ويمكن إظهار حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول التالي:

[1] عبد الباسط بوزيان، 2006-2007، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص207.

[2] علي همال و فاطمة حفيظ، 2005، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة الجزائر، العدد04، ص 396.

الجدول رقم(6): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة(1990-2016) مليون دولار.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
التدفقات	40	80	30	20	12
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
التدفقات	25	270	260	501	507
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
التدفقات	438	1196	1065	634	822
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات	1081	1796	1662	2646	2761
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات	2291	2580	1499	1692	1506
السنة	2015	2016			
التدفقات	587	1546			

المصدر:

-قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . (consulté le9/4/2018) www.unctad.org

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (consulté le 9/4/2018) www.iaigc.net

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر حققت خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2016 مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما عدا الفترة الممتدة 1993و1995 التي عرفت غيابا شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانية السداد المتاحة، مما أجبر السلطات الجزائرية على إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، كما كان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي، أما الفترة الممتدة بين سنتي 1996و2000 فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر، التي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، في حين لم يكن المناخ الاستثماري جذابا للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت مستويات الاستثمار الأجنبي بعيدة عن تلك المحققة في البلدان المجاورة،[1] ليعرف حجم الاستثمار الأجنبي

[1] ناجي بن حسين، 2009، تحليل وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص 60.

المباشر ارتفاعا مند مطلع الألفية، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب1196 مليون دولار سنة 2001، وذلك راجع إلى ما انطوى عليه من حوافز ضريبية، بالإضافة إلى إصدار الأمر 01-03، وسنة 2002 قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب1065 مليون دولار بسبب بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراس كوم المصرية، خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، مما يدل على أن هذا الارتفاع ليس ناتجا عن تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه، فلقد انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 ملين دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 نتيجة بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، مما يعني أن المستثمرين الأجانب قد توجهوا في هذه السنوات إلى قطاع الاتصالات، هذا وقد سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت بنسبة 56.08% مقارنة بسنة 2007، في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا 6.44% في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02% وهو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الأمر الذي يمكن تفسيره تمنح الأولوية القصوى للاستثمار في قطاع المحروقات لكونها تتمتع بربحية عالية، ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الارتفاع لتعاود الانخفاض سنة 2012 إلى 1499 مليون دولار، ثم ارتفعت الاستثمارات سنة 2013 ارتفاعا طفيفا يقدر ب1692 مليون دولار، لتعاود الانخفاض في سنتي 2014 و 2015 إلى 1506 مليون دولار و 5879 مليون دولار؛ بسبب تراجع الإيرادات النفطية مند منتصف 2014، ليعرف بعدها تدفق الاستثمارات الأجنبية باتجاه الجزائر ارتفاعا سنة 2016 مسجلا ما قيمته 15 مليار دولار، وفي الأخير يمكن القول أنه رغم الجهود التي تبذلها الجزائر والطاقات والقدرات الاستثمارية المتوفرة إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى ضعيفة، نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي.[1]

أما فيما يتعلق بالدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2011 و 2016 فيوضحها الجدول الموالي:

[1] محمد طالبي، 2008، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، الجزائر، ص 316.

الجدول رقم(7): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2011 - 2016)

الدول	عدد المشروعات	القيمة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	22321	2880	3
قطر	2	21500	3089	2
تركيا	2	17377	3342	2
لوكسمبورغ	1	8373	342	1
المملكة المتحدة	7	4027	2659	6
فرنسا	15	3766	1636	13
جنوب إفريقيا	1	3500	638	1
سويسرا	3	2862	561	3
ألمانيا	6	1758	1360	6
بورما	1	1591	342	1
أخرى	42	6641	3858	39
المجموع	87	9378	20702	77

المصدر: www.iaigc.net. (consulté le 9/4/2018)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إسبانيا احتلت المرتبة الأولى بقيمة قدرها 22321 مليون دولار خلال الفترة 2011-2016 موفرة بذلك 2880 منصب عمل، واحتلت بعدها قطر المرتبة الثانية بقيمة قدرها 21500 مليون دولار، لتحل كل من بورما وألمانيا في المراتب الأخيرة بقيم متواضعة.

2- التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة في الجزائر، كما تتنوع مختلف الدول المستثمرة في الجزائر سواء منها العربية أو الأوروبية، وهو ما يوضحه الجدولان التاليين:

الجدول رقم(8): أهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر (2002 - 2015)

القطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.90	98996	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.70
النقل	21	3.11	13172	0.53	1720	1.33
السياحة	11	1.63	420657	17.02	13128	10.66
الخدمات	120	17.75	1513.35	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار

www.and.dz.(Consulté le 9/4/2018).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور القطاعات المستثمر فيها، حيث يعد القطاع الصناعي القطاع الأكثر جاذبية من ناحية عدد المشاريع ب 386 مشروعا من إجمالي 676 مشروعا بقيمة 1681400 مليون دينار جزائري، نظرا لتوفر التكنولوجيا المتطورة في هذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بمردودية عالية خاصة في قطاع المحروقات، أما قطاع الصحة، الاتصالات والسياحة فلم تستقطب الكثير من الاستثمارات رغم أهميتها، إذ نجد أن قطاع الاتصالات لم يستقطب إلا مشروعا واحدا بنسبة 0.15%، رغم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر مع مختلف الدول الأوروبية.

الجدول رقم(9): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر (2002 - 2015)

المناطق	عدد المشاريع	مليون دينار	مناصب الشغل
أوروبا	377	898192	76709
الاتحاد الأوروبي	274	563346	39939
أسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	378442
إفريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
الشركات متعددة الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	673	2471691	129254

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.and.dz. (consulté le 9/4/2018)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوروبية ب 377 مشروعا بقيمة 898192 مليون دينار جزائري تتوزع اغلبها في قطاع المحروقات، تليها بعد ذلك الدول العربية ب200 مشروعا بقيمة 1267592مليون دينار جزائري، أغلبها في قطاع الخدمات، قطاع الاتصالات وقطاع الأشغال العمومية، أما الدول الآسيوية فاحتلت المرتبة الثالثة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب68 مشروعا بغلاف مالي قدره 119506 مليون دينار جزائري، في حين نجد أن استرالي وإفريقيا لا تستثمر في الجزائر إلا في مشروع واحد.

3 – أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الوطني

لتوضيح مدى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني نعتمد على دراسة مدى مساهمته في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة فيما يلي:

أ- مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال

لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي نقوم بقياس حجمه كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(10): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر(1990-2016) (نسبة مئوية).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
التدفقات	0.3	0.7	0.2	-	-
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
التدفقات	-	2.3	2.4	4.5	2.5
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
لتدفقات	2.5	8.9	7.6	3.9	4.3
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات	5.0	6.6	4.7	5.3	5.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات	3.9	4.1	4.7	3.7	2.1

Unctad: fdi inflows as apercentage of gross fixed capital informations 1990-2014

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت لم تتجاوز نسبة 8.9% المسجلة سنة 2001، نظرا لقلة تدفقات الاستثمارات والادخار بعد ارتفاع العوائد النفطية ابتدءا من سنة 2002.

ب – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية

يمكن توضيح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية من خلال الجدول الموالي، الذي يوضح التدفقات الرأسمالية خلال الفترة (1993-2010)

الجدول رقم(11): التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خلال الفترة(1993- 2010)

	تدفقات الدين	الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات العاملين	المساعدات الإنمائية الرسمية
1993	652	20	1140	324
1994	5631	12	1395	294
1995	4157	25	1120	194
1996	3629	270	880	305
1997	2110	260	1060	248
1998	1458	501	1060	420
1999	1429	507	790	138
2000	1214	438	796	200
2001	1040	1196	670	199
2002	1604	1065	1070	190
2003	1932	634	1750	238
2004	2112	882	2460	316
2005	1239	1081	2060	347
2006	853	1796	1610	240
2007	585	1662	2120	394
2008	686	2646	2202	325
2009	144	2761	2059	314
2010	30	2291	2044	199

المصدر: www.bank mondail.org(consulté le 9/4/2018).

من خلال الجدول نلاحظ اعتماد الاقتصاد الوطني على تدفقات الدين وتحويلات العاملين خلال الفترة 1993-2010، ليصبح بعد ذلك أهم مصدر تمويلي ابتدءا من سنة 2001 حيث تعد هذه النسبة 40% سنتي 2006 و 2008، ليواصل ارتفاعها بعد ذلك حيث فاقت نسبة 50% سنتي 2009 و 2010.

ج – مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي

لمعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي نعتمد على قياس رصيد الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(12): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) نسبة مئوية %.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	2.53	3.52	3.40	3.29	3.95
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	3.98	4.14	4.58	5.84	6.39
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	6.18	8.16	9.78	9.13	8.29
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	7.97	8.64	8.78	8.47	12.56
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	12.12	11.06	11.30	12.07	12.56
السنة	2015				
القيمة	14.80				

Unctad:fdi inword stock as percentage of gross domestic product 1990-2016

من خلال الجدول يتضح أن انخفاض مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي إلى غاية سنة 2002 التي سجل فيها ارتفاع هام مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت نسبته 9.78%، لتعاود الارتفاع سنة 2012 وسنة 2013 إلى غاية 2015 مسجلة بذلك نسبة 14.80%، ومنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ولكن بنسب متواضعة.

د – تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

لتوضيح اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات يتم مقارنة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر بالفوائد، مايوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(13): اثر تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفوائد في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2010)

مليون دولار.

	رصيد الحساب الجاري	تحويلات الأرباح	نسبة تحويلات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحساب الجاري %	دفع الفوائد
1993	800	150	-	1785
1994	(1840)	130	7.06	1564
1995	(2240)	145	6.47	1832
1996	1250	140	-	2110
1997	3450	135	-	1048
1998	(910)	370	40.65	1992
1999	20	420	-	1810
2000	8930	660	-	1655
2001	7000	1600	-	1419
2002	4360	1600	-	1218
2003	8840	2280	-	1085
2004	11120	3300	-	1033
2005	21180	5480	-	921
2006	28950	6180	-	626
2007	3045	5410	-	224
2008	34450	8210	-	191
2009	410	5480	-	-
2010	12100	4850	-	111

المصدر: Source : www.world bank.org(consulté le 9/4/2018).

نلاحظ من خلال الجدول انه عندما سجل الميزان التجاري عجزا منذ 1993 كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا في تمويله، في حين ساهمت تحويلات الأرباح بحوالي 7% من العجز المسجل، لتشهد ارتفاعا حيث قدرت ب40.65% سنة 1998، نظرا لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يتضح من خلال الجدول ارتفاع نسبة دفع الفوائد إلى العجز الجاري بشكل كبير، نتيجة قيام الجزائر بتسديد ديونها والفوائد المترتبة عليها، غير ان الوضعية تحسنت بعد سنة 2000 التي شهدت ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية بعد ارتفاع العوائد النفطية وارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد، لتشهد مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ابتداء من سنة 2010 نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات وهو ما اثر سلبا على ميزان المدفوعات.

هـ – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل

من بين الأسباب والدوافع التي دفعت الجزائر إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة امتصاص البطالة التي تعاني منها، التي بلغت 23.13% عام 1993، فلقد ساهمت المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1993 و2016 في خلق العديد من مناصب الشغل، وهي موزعة حسب السنوات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور العمالة في إطار الشراكة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993 - 2015)

السنوات	عدد المشاريع	عدد المناصب
1994-1993	61	4609
1995	17	11696
1996	49	5957
1997	59	5902
1998	51	6378
1999	60	6070
2000	100	2550
2001	43	8747
2015-2002	673	129254
المجموع	1113	181163

المصدر: www.andi.dz (consulté le 9/4/2018)

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع مناصب العمل في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1993-2015، حيث شهدت سنة 2000 توظيف اكبر عدد من العمال بنسبة تقارب ربع مجموع عدد مناصب العمل التي خلقها خلال الفترة 1993-2000، وقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2015 ارتفاعا في مجموع اليد العاملة، والذي فاق النصف، حيث بلغت نسبته 55.56% من إجمالي اليد العاملة الموظفة تم توفيرها في قطاع الصناعة، أما قطاع البناء والخدمات فقد وظف تقريبا نفس العدد، أما باقي القطاعات فنسب التوظيف فيها لم تتعدى 3% خلال هذه الفترة؛ الا انه رغم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توظيف العمالة الجزائرية تبقى دون المستوى المطلوب.

المطلب الثاني: محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تقدم الجزائر كغيرها من البلدان الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الحوافز للبلدان المستثمرة، إلا أنه رغم ذلك توجد العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه بالدور المنوط به.

الفرع الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم جملة من المحفزات نذكر منها:

1- الحوافز المالية والتمويلية

يشمل هذا النوع من الحوافز التخفيضات المختلفة، والإعفاءات الضريبية والجمركية المتنوعة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة، وتعد الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، نظرا لتأثيرها المباشر على معدل العائد من النشاط الاستثماري، والحافز المالي يكون لمدة محددة متوسطة أو طويلة تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، فمثلا الاستثمار في الزراعة والصيد يحظى بأكبر مدة إعفاء ضريبي، في حين قطاعات الصناعة، السياحة والإسكان يتم إعفاءها لمدة متوسطة، أما قطاع الخدمات فيعفى لمدة قصيرة أما الحافز التمويلي فيكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع الاستثماري في شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد منخفضة أو المشاركة في المشروع، وفيما يخص الجزائر تقوم هذه الأخيرة بتخفيض نسبة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة إلى السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، والإعفاء من دفع رسم نفس الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر

يمكن تصنيف الضمانات ضد المخاطر إلى:

أ- الضمانات المالية

تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل رأس المال وعوائده أو أية مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار، ولقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل، غير أنها لم تحدد كلها العملة التي سيتم بها التحويل، كما أنها اختلفت في المهل المتاحة للتحويل ومضمون التحويل فيما يخص كل ما يتعلق بالاستثمارات، حيث نص الاتفاق الفرنسي الجزائري في المادة 06 على أنه: يمنح كل طرف متعاقد

تمت على إقليمه أو منطقته البحرية استثمارات من طرف مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر لهؤلاء المواطنين أو لهذه الشركات حرية تحويل ما يلي:

- الفوائد والأرباح غير الموزعة والأرباح الصافية من الضرائب المداخيل الجارية الأخرى.
- المدفوعات التي تمت بغرض تسديد القروض المرتبطة بصفة نظامية.
- حصيلة التنازل أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار، وفوائض القيمة لرأس المال المستثمر.
- التعويضات المترتبة عن فقدان أو نزع الملكية.
- مرتبات العاملين في إطار استثمار معتمد.[1]

ب- الضمانات القانونية

تتمثل في التعويض عن التأمين أو نزع الملكية، وذلك بموافقة إجراءات التأميم لأي سبب بدفع تعويض عاجل وعادل وفعلي خلال مدة معقولة، ولقد نصت المادة 15 من الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي على أنه: لا يمكن تأميم أو انتزاع استثمارات رعايا أي أحد من أحد الأطراف المتعاقدة، ولا يمكن إخضاع هذه الاستثمارات إلى أي إجراء له نتيجة مشابهة على تراب الأطراف المتعاقدة الأخرى إلا إذا توفرت الشروط التالية:

- تتخذ تلك الإجراءات لفائدة المصلحة العامة وطبقا للصيغ التي نص عليها القانون في البلد المضيف للاستثمار.
- تتخذ الإجراءات المذكورة بدون تمييز.
- تتم مرافقة تلك الإجراءات بدفع عاجل وفعلي خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية وقابل لأن يحول بكل حرية.

[1] مصطفى بوذهان، 2000، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 108-112.

ج- الضمانات القضائية

تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل المسائل التالية:

- **حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية:** يضم ما يلي:
  - اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدول التي ينجز الاستثمار على إقليمها.
  - في حالة اللجوء إلى هيئة تحكيمية يجب أن يكون هذا التحكيم تحكيم مؤسساتي أو تحكيم خاص.
- **القانون الواجب التطبيق:** يضم ما يلي:[1]
  - عند لجوء الأطراف إلى المحاكم الوطنية المختصة يطبق القاضي قانونه الداخلي لكن عندما يطرح النزاع أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي اختاره أو اتفق عليه الطرفان هو الذي يطبق.
- **القيمة القانونية للقرار التحكيمي:** وتضم ما يلي:

عموما تحتسب الدولة لتنفيذ القرارات التحكيمية بمجرد إدارتها و لكن يحدث أن ترفض تنفيذها تلقائيا، فيضطر الطرف الذي صدر الحكم التنفيذي لصالحه إلى الأمر بالتنفيذ من الطرف الآخر لذلك تطرح مسألة معرفة القيمة القانونية للقرارات التحكيمية،عموما تتمثل الضمانات القضائية في إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي كضمان للمستثمر الأجنبي في حالة نشوب نزاع بين الدول، الجزائر والدول المستثمرة، بالإضافة إلى إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية.

1- حوافز أخرى

قام المشرع الجزائري بمنح عدة حوافز للمستثمرين الأجانب تم تصنيفها ضمن نظامين هما:

أ- النظام العام

وتتمثل فيما يلي:

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرت ب 0,5% فيما عقود رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري إبتداءا من تاريخ الحصول عليه.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز المشروع مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% لحقوق الجمارك بالنسبة للمواد المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- إعفاء لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الدخل الجزئي

[1] وليد لعماري، 2010-2011، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، ص 46.

ومن الرسم على النشاط المهني.

ب- النظام الخاص

في هذا النظام يتم منح امتيازات ضمن مرحلتين، وهي مرحلة بدء الإنجاز ومرحلة الاستغلال .

- **مرحلة الإنجاز:** عند بداية إنجاز مشروع استثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الجبائية التالية:
  - إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقارات الضرورية للاستثمار.
  - معدل منخفض يقدر ب 1% عوض عن 5% بالنسبة لحقوق التسجيل.
  - إعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
  - إعفاء دائم من الرسم العقاري.
- **مرحلة الاستغلال**

خلال هذه المرحلة يستفيد المستثمرون الأجانب من الإعفاءات التالية:

- إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- إعفاء لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.[1]

الفرع الثاني: عوائق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من التحديث المستمر للتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا أنه ثمة مجموعة من العوائق التي تتسبب في انحصار حجم التدفقات المالي الأجنبية، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- المعوقات الهيكلية أو البنيوية

يمكن إيجاز أهم العوائق التي تحول دون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- عدم توفر البنيات التحتية والهياكل الأساسية من نقل، اتصالات، خدمات الطرق، الطاقة والمياه وغيرها.
- مشكل العقار الصناعي بسبب عدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعارها، وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية.
- محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية، الأمر الذي يحد من توسع الاستثمارات المنفذة.
- محدودية الخدمات المقدمة من طرف المصارف، حيث لم يرق النظام المصرفي القائم إلى مستوى متطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر.

[1] سعيدة بوسعدة وعمار عماري، نوفمبر 2005، الملتقى العلمي الدولي حول معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 221.

2- المعوقات الاقتصادية

و تتمثل فيما يلي:

- بطأ التقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية.
- عدم الشفافية في حسابات المؤسسات، مما يعرقل عمليات بيع المؤسسات أو عمليات الشراكة خصوصا في حالة ضخامة ديون المؤسسة.
- ضعف إمكانيات التمويل المتاحة.
- تعثر إجراءات الخوصصة وعدم وضوح توجهاتها المستقبلية، الأمر الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي في المناخ الاستثماري الجزائري.
- جمود أغلب المواقع الشبكية لأغلب الوزارات المتصلة بصورة أو بأخرى بأنشطة الأعمال في الجزائر، الأمر الذي يحول بين المستثمرين وبين حصولهم على المعلومات والبيانات المتعلقة بمحيط الأعمال في الجزائر.
- تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي الراجع إلى انتشار عدد من الأنشطة غير الرسمية، الأمر الذي يمثل أهم العوائق التي تمنع أي مستثمر من استثمار أمواله داخل السوق المحلية.

3- المعوقات الإدارية والقانونية

تتمثل أهم العوائق القانونية والإدارية فيما يلي:

- تعقد الإجراءات وطول المدة اللازمة للحصول على الوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، حيث يتطلب تأسيس كيان قانوني للمؤسسة في الجزائر 14 إجراءا، وهي الأعلى في الدول العربية.
- نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان، إضافة إلى عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقيقة.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة، حيث لا توجد إدارة وطنية مكلفة بإدارة ومتابعة الاستثمارات الأجنبية فقط.
- عدم وضوح أحكام بعض النصوص القانونية، وتضاربها في بعض الأحيان، وعدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم مواكبة هذه القوانين للتطورات والأوضاع والمستجدات العالمية.
- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، وعدم الشفافية في المصالح الجمركية.[1]

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمتلك الجزائر عدة مقومات تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن بذلها العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري.

[1] نعيمة أوعيل، 2016، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص ص 224-225.

الفرع الأول: فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تكمن فرص الاستثمار الأجنبي في الجزائر في: [1]

اتساع مساحة الجزائر والتنوع في التضاريس: حيث تعد الجزائر أكبر البلدان المغرب العربي وثاني بلد إفريقي بعد السودان بمساحة تقدر ب2381741 كلم.

- **الموقع الاستراتيجي:** فالجزائر تتوسط بلدان المغرب العربي الكبير.
- **وفرة وتنوع الموارد الطبيعية:** تتمتع الجزائر بكم هائل من الثروات الطبيعية مثل البترول، الغاز، الزنك وغيرها.
- **تعدد الموانئ البحرية:** تحتوي الجزائر على عدة موانئ في العاصمة، وهران، عنابة، أرزيو، سكيكدة، مستغانم، الغزوات، بجاية و جيجل.

الفرع الثاني: تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تكمن تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- قصور وانخفاض كفاءة البنية الأساسية والخدمية .
- عدم كفاءة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة.
- عدم استقرار الاقتصاد الكلي.
- عدم وضوح الهيكل الضريبي.
- تعقد الإجراءات الإدارية.
- عدم توفر معلومات عن فرص وحوافز الاستثمار.
- ضعف النفقات المخصصة للبحث والتطوير. [2]

[1] مصطفى بن عامر، 2011-2012، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 175.

[2] وهيبة بن داودية، 2004-2005، واقع و أفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في دول شمال إفريقيا مع التركيز على حالة الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 199.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2016)

تعد السياسة المالية احد العوامل التي تعتمد عليها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك سوف نقوم في هذا المبحث وبناءا على ما توفر لدينا من معطيات وبيانات في شكل سلاسل زمنية باختبار أثر السياسة المالية متمثلة بالضرائب والإنفاق العام، وذلك بالتركيز على كل من الجباية العادية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام على اعتبار ان المعطيات المتعلقة بالامتيازات الضريبية غير متوفرة لدينا، فضلا عن كون هذا المؤشر يعبر عن حجم العبئ الضريبي في الاقتصاد من جهة، ونسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام، نظرا لأهمية هذه النفقات كمؤشر على اهتمام الدولة بالاستثمارات في تهيئة مناخ الاستثمار وخاصة البنية التحتية.

ومن اجل اختبار طبيعة هذه العلاقة نعتمد على النموذج الذي يعطى في شكله الرياضي بالصيغة التالية:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 TO + \beta_2 GE + U_t$$

حيث:

FDI:الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من GDP.

TO: الجباية العادية نسبة من GDP.

GE: نفقات التجهيز نسبة من GDP.

β_0, β_1: معاملات دالة الانحدار.

U_t: حد الخطأ.

وبتحقق الفرضيات الكلاسيكية المتمثلة فيما يلي:

$$U_t \rightarrow N(0, \delta^2)$$
$$(U_t U_s) = 0 \quad / \quad s \neq t$$
$$E(U_t^2) = \delta^2$$
$$E(U_t X_t) = 0$$

تحصلنا على النموذج التالي: Eviews10 وبالاعتماد على برنامج

$$FDI = 433.96 + 1.67GE - 1.33TO.$$
$$(2.69) \quad (4.52) \quad (-2.89)$$

$R^2 = 0.61$ $N = 26$

$DW = 1.68$ $F = 18.59$

من خلال ملاحظة النموذج المتحصل عليه يتضح أن النموذج مقبول إحصائيا فقيمة t بالنسبة للثابت والعوامل المتغيرة تدل على أنها تؤثر على المتغير التابع، كما أن قيمة معامل التحديد تدل على أن 61% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجة عن الجباية العادية والإنفاق الحكومي، كما تدل قيمة إحصاءه داربن واستون على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

أما فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية فيلاحظ من النموذج وجود علاقة عكسية بناءا على الإشارة السالبة بين تدفق الاستثمار الأجنبي والجباية العادية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع إيرادات الجباية العادية بقيمة وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 1.33 وحدة نقدية، وهو ما يدل على الدور السلبي الذي تقوم به الجباية العادية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتوجه أغلب الشركات الأجنبية لقطاع المحروقات ومحدودية استثماراتها في القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي شهدتها المنظومة الجبائية الجزائرية وارتفاع الضغط الجبائي والذي لا يحفز على الاستثمار خارج قطاع المحروقات، لأن ارتفاع قيمة الضرائب المباشرة (النسبية أو التصاعدية) تؤدي إلى تخفيض قيمة الاستثمار، وبالأخص الاستثمارات الجديدة لما لها من تأثير على القدرة المالية للمستثمرين، بالإضافة إلى التأثير الكبير للهيكل المالي للاستثمار بالضريبة على الدخل الإجمالي، وفي هذا الإطار تظهر أهمية استعمال الدولة لأدوات السياسة الضريبية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن استخدام النسب الضريبية كأداة لجذب المستثمرين الأجانب من خلال التمييز عند سعر الضريبة لصالح المشاريع المستثمرة في القطاعات الإنتاجية وغير النفطية وكذا إعفاء الموارد المادية المعتمد عليها في العمليات الإنتاجية من الضرائب والرسوم الجمركية.

أما فيما يخص الإنفاق الحكومي الاستثماري (نفقات التجهيز) وعلاقته بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن النتائج المتحصل عليها من النموذج يتضح أن هناك علاقة معنوية طردية بين المتغيرين، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع نفقات التجهيز بوحدة واحدة ارتفع الاستثمار الأجنبي ب 1.67 وحدة نقدية، نظرا لأهمية النفقات الاستثمارية الحكومية لتحسين البنية التحتية التي تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن رغم كون العلاقة بين المتغيرين ايجابية إلا أنها تبقى دون مستوى، فرغم المبالغ الضخمة التي أنفقت على إنشاء وتحسين البنى التحتية والمرافق الداعمة للنشاطات الإنتاجية في إطار مختلف المشاريع التنموية، وخاصة منذ مطلع الألفية الجديدة يبقى ضعف كفاءة البنية التحتية وتأخر إيصالها للمستثمر من أهم متطلبات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتعلق الأمر بتأخر إيصال الكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وغيرها من الخدمات، نظرا للتركيز على الجانب الكمي خلال الإنفاق على مشاريع البنية التحتية على حساب الجانب النوعي، إلى جانب عدم التحكم في تكلفة هذه المشاريع وكذا آجال إنجازها، وهو نفس المشكل المطروح فيما يتعلق بالعنصر البشري في الجانب فالتركيز على الجانب الكمي

في ميدان التعليم على حساب الجانب النوعي جعل العامل الجزائري دون مستوى اليد العاملة المطلوبة في مختلف المشاريع الاستثمارية للمستثمرين الأجانب.

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية لا تؤثر بشكل واضح وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر بناءا على المتغيرات التي تم اعتمادها، رغم الامتيازات والإجراءات التي تم اتخاذها في إطار سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية، خاصة مع وجود العديد من العراقيل والعوائق التي تحد من استقطاب الاستثمارات.

الخلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نجد أن للسياسة المالية علاقة وطيدة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسة الضريبية، حيث كان للامتيازات الضريبية دورا هاما في تمييز الأقطار المضيفة للاستثمار الأجنبي بعضها عن بعض وكذا السياسة الإنفاقية فهي الأخرى تعمل على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

والجزائر من بين البلدان التي تسعى جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري حيث قامت بالعديد من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن المناخ الاستثماري لها من بينها جملة من الإصلاحات التي مست الجانب الاقتصادي بصفة عامة والضرائب بصفة خاصة إضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع العديد من البلدان من مختلف الجنسيات من أجل جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أرض الجزائر.

لكن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقر بأن الجزائر لها إمكانات وقدرات غير مستغلة لجذب الاستثمار الأجنبي حيث تنتهج سياسة مالية تعتمد في جانبها الإرادي على الجباية البترولية بالدرجة الأولى وعلى نفقات التجهيز في جانبها الإنفاقي، كما تبين من خلال هذا الفصل أن الجزائر كان هدفها منصب على تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل التي شكلت عائقا أمام نجاح وتطوير الاستثمارات الصادرة من الجزائر والواردة إليها من وإلى مختلف دول العالم.

خاتمة عامة

خاتمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر التمويلية التي تسعى مختلف الدول المتقدمة منها والنامية للحصول عليه، نظرا للدور الذي يقوم به في تطوير القدرات الإنتاجية والتسييرية للدول المضيفة والسماح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة، وأثاره الايجابية على الاقتصاديات المحلية دون تحمل أعباء مالية ومستقبلية كبيرة من جهة أخرى.

من هذا المنطلق، تعمل مختلف الدول جاهدة على جذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب، معتمدة في ذلك على سياسات مالية اقتصادية مختلفة من أهمها السياسة المالية، التي تستطيع تحقيق الأهداف المختلفة للاقتصاد الوطني بالاعتماد على أدواتها والمتمثلة في كل من السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية.

من بين الدول التي دفعتها وضعيتها المالية الصعبة للاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر لدعم مواردها المحلية الجزائر، التي حاولت تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، من خلال وضع الأطر المؤسساتية والقانونية المناسبة، وتبني سياسة الانفتاح وتحسين بيئة الأعمال بالاعتماد على كل من السياسة الإنفاقية والضريبية التي تعتمد الدولة عليهما في توجيه الاقتصاد الوطني بشكل عام.

نتائج الدراسة

من خلال الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

– تمتلك الجزائر العديد من المقومات الطبيعية والاقتصادية التي تؤهلها لأن تكون وجهة مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

– رغم اهتمام الجزائر بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، وبذل جهود كبيرة في توفير البنية التحتية المناسبة لعمله، إلا أن بيئة الاستثمار في الجزائر لا تزال غير مؤهلة، لوجود عدة نقائص منها ما هو مرتبط بالتشريعات و القوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين يرتبط البعض الأخر بالقدرة الإستعابية للاقتصاد الوطني والظروف السياسية والاقتصادية للبلاد وغيرها.

– عدم توزع الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة على مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ ينحصر في قطاعات معينة خاصة قطاع المحروقات.

– للسياسة المالية تأثير نسبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب ضعف الاقتصاد الوطني.

– تقوم الجباية العادية بدور سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع إلى ضعف ندفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتوجه أغلب الشركات الأجنبية لقطاع المحروقات ومحدودية إستثمارها في القطاعات الأخرى بالإضافة إلى تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي شهدتها المنظومة الجبائية الجزائرية وإرتفاع الضغط الجبائي الجزائري والذي لايحفز على الإستثمار خارج قطاع المحروقات.

– لا تساهم نفقات التجهيز بشكل كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن رغم كون العلاقة بين المتغيرين إيجابية إلا أنها تبقى دون المستوى، فرغم المبالغ الضخمة التي أنفقت على إنشاء وتحسين البنى التحتية والمواقف الداعمة للأنشطة الإنتاجية في إطار مختلف المشاريع التنموية، وخاصة مند مطلع الألفية الجديدة يبقى ضعف كفاءة البنية التحتية وتأخر إيصالها للمستثمر من أهم متطلبات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر.

اختبار الفرضيات

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات الموضوعة:

الفرضية الرئيسية

لم تساهم السياسة المالية بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990–2016 هي فرضية صحيحة، نظرا لضعف وتيرة انجاز مشاريع تحسين البنية التحتية، بالإضافة إلى ضعف الأطر التشريعية والمؤسساتية، فضلا عن العراقيل الإدارية.

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى: تتمثل أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ترشيد النفقات بنوعيها، وكذا التحفيزات المقدمة في إطار السياسة الضريبية، هي فرضية مقبولة.

الفرضية الثانية: فشلت الجزائر على غرار باقي الدول النامية في توفير المناخ الاستثماري المناسب هي فرضية صحيحة، فالمستثمر الأجنبي لا يزال متخوفا من الاستثمار في الجزائر، وكذا التوسع في استثماراته التي شرع فيها.

الفرضية الثالثة: تتمثل أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر في العراقيل الإدارية والتنظيمية، بالإضافة إلى العراقيل الاقتصادية هي فرضية صحيحة، فهذه العراقيل تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يبقى غير مرض مقارنة بحجم الإمكانيات المختلفة التي تتوفر عليها الجزائر.

الاقتراحات

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، ندرج الاقتراحات التالية:

– العمل على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل تخفيض التكاليف التي يتحملها الاقتصاد، والمساهمة في العملية التنموية، في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها الجزائر كلما تراجعت أسعار النفط في الأسواق الدولية.

– إعادة النظر في السياسة المالية، ومحاولة تطويرها بما يسمح بالوصول إلى هدف ترشيد الاستثمار الأجنبي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

– تطوير النظام الضريبي حتى يتمكن من توجيه النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إلى الأهداف المرغوبة، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية اعتمادا على الامتيازات التي يمنحها للمستثمرين.

– إعادة النظر في منظومة الإنفاق العام وآليات أدائه، بإعطاء أهمية كبيرة لنفقات التجهيز فيما يتعلق بحجمها والقطاعات التي تستهدفها، مع التركيز على توفير الهياكل القاعدية وتحسين البنية التحتية.

– إعادة النظر في آليات عمل وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، مع مراعاة الهداف المرجوة.

– اتخاذ إجراءات دقيقة وفعالة في إطار السياسة المالية، والاعتماد على أدوات كفئة كونها تعمل في محيط يفتقر للتنظيم، الحركية والجاذبية.

– تطوير الهياكل القاعدية وتسهيل إجراءات الحصول على المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب.

أفاق الدراسة

من خلال دراسة اثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

– دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة المالية في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب في الجزائر.

– دراسة قياسية تحليلية لدور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

– دراسة قياسية لدور الإنفاق الحكومي الاستثماري في تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

- أحمد شامية وخالد الخطيب، 1998، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- أحمد عبد السميع علام، 2012، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر.
- إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، 2004، مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- حربي محمد موسى عريقات،2006 ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- حياة بن إسماعيل، 2009، تطوير إيرادات الموازنة العامة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- رضا عبد السلام، 2003، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دار السلام ، الأردن.
- زينب حسن عوف الله، 1998،اقتصاد دولي على بعض القضايا، الدار الجامعية، مصر.
- سليمان عمر عبد الهادي، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
- سوزي عدلي ناشد، 2009، أساسيات المالية العامة – النفقات – الإيرادات – الميزانية العامة، منشورات الحلبي، لبنان.
- صخري عمر، 1994، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- طاهر فاضل البياني وخالد توفيق،2009، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، الأردن.
- عادل العلي، 2011، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد السلام أبو قحف، 2007، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد، 2006، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعة، مصر.
- علي خليل و سليمان اللوزي، 2013، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- علي زغدود، 2011، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن.
- علي عباس، 2003، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- فيلح حسن خلف، المالية العامة، 2008، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن.
- كمال علي يوش قربوع 1999 قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد البنا، 2009، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر.

- محمد حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، 2007، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد دويدار، 1998، اقتصاد دولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
- محمد شاكر عصفور، 2009 ، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- محمد عباس الحرزي، 2003، أساسيات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن.
- محمد عبد المنعم عفر، 1999، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- محمد فاضل العبيدي، 2012، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.
- مصطفى بوذهان، 2000، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- نزار كاظم الخيكاني ويونس الموسوي، 2015، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد السوري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- نعيمة أوعيل، 2016، واقع الاستثمار في ظل التغيرات الاقتصادية الجزائرية، مكتبة وفاء القانونية، الجزائر.
- هيفاء غدير غدير، 2010، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا.

الرسائل والمذكرات الجامعية

- أميرة غجاتي، 2014-2015، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في علاج إشكالية البطالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- بالقاسم مصباح، 2005-2006، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- خيرية خيالي، 2015-2016، دور الاستثمار الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- زويش سمية، 2014، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000ـ2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة،الجزائر.
- الزين منصور، 2005، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر.

- سارة محمد 2010-2011، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة حالة أوراس كوم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- سالكي سعاد، 2010 ـ 2011، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر.
- سحنون فاروق، 2009، قياس أثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد الكلي الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- سعدي يحي، 2006 -2007، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة.
- عبد الباسط بوزيان، 2006-2007، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- عبد القادر خديجي، 2001، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص مالية ونقود، الجزائر.
- عبد الكريم بعداش، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- فارس فضيل، 2000، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- قويدري كريمة، 2010 - 2011، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان.
- كحول وسيمة، 2014-2015، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر الفترة 2002-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- كريم بودخدخ، 2009-2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

- محمد أريا الله، 2010-2011، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،الجزائر.
- محمد العيد بيوض، 2010-2011، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- محمد بن عزة، 2009-2010، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر 1990- 2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- محمد رضا حتحات، 2007، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.
- مريم رواص، 2014-2015، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
- مزاهي نادية، 2015 - 2016، دور السياسة المالية في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 2002 - 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة البويرة، الجزائر.
- وليد لعماري، 2010-2011، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1.
- وهيبة بن داودية، 2004-2005، واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في دول شمال إفريقيا مع التركيز على حالة الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

الملتقيات العلمية

- عمار عماري وسعيدة بوسعدة، نوفمبر2005، الملتقى العلمي الدولي حول معوقات الاستثمار الأجنبي وسبل تفعيله في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- كمال مرداودي، 3-5 أكتوبر، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

المجلات

- أحمد زغداد، الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 3، 2004.
- أحمد ضيف ونسيمة بن يحي، أفريل 2017، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، جامعة البويرة.
- بوالعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 04.
- صالح مفتاح ودلال بن سمينة، 2008، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44.
- علي سمال وفاطمة حفيظ، 2005، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 04.
- فلة حمدي ومريم حمدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- محمد طالبي، 2008، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، الجزائر.

-ناجي بن حسين، 2009، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

AITSAD,2004, Les codes des investissement prives 1993-2003 revue algérienne des sciences juridiques économique et politique, université d'Alger.

Banque Algérie, 2015, rapport annuel 2000-2014, ministre des finances.

Fatah, forgien direct inversement inpustralia centre, Australie.

Unctad: fdi inflows asapercentage of grosse fixed capital informations 1990-2014.

Unctad: fdi inword stock as pecentage of gross domestic product 1990-2016

ثالثا: مواقع الإنترنت

- www.mf.gov.dz.
- www.ons.dz.
- www.bank.of.algeria.dz.
- www.data.albankaldawli.org.
- www.unctad.org.
- www.iaigc.net.
- www.and.dz.

- www.bankmondail.org.
- www.worldbank.org.

فهرس الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تطور الإرادات العامة خلال الفترة 1990-1998	53
02	تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1999-2016	55
03	تطور النفقات الكلية خلال الفترة 1990-1998	57
04	هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2016	59
05	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو خلال الفترة 1990-2016	61
06	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2016	71
07	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2011-2016	73
08	أهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر 2002-2015	74
09	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر 2002-2015	75
10	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	76
11	التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خلال الفترة 1993-2010	77
12	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	78
13	أثر تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفوائد في الجزائر خلال الفترة 1993-2010	79
14	تطور العمالة في إطار الشراكة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1993-2015	80

فهرس المحتويات

الفهرس.....**الصفحة**

المقدمة العامة .....أ-ز

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية، تطورها وأهميتها.....03

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....03

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية.....03

المطلب الثالث: أهمية السياسة المالية.....05

المبحث الثاني: السياسة المالية، مزاياها، أهدافها، أنواعها و العوامل المؤثرة فيها.....06

المطلب الأول: مزايا السياسة المالية 06

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.....06

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية.....08

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة المالية.....09

المبحث الثالث: أدوات الساسة المالية.....11

المطلب الأول: الإيرادات العامة.....11

المطلب الثاني: النفقات العامة.....18

المطلب الثالث: الموازنة العامة.....25

خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي

تمهيد.....29

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.....30

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأهميته.....30

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي.....31
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....32
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريفه، النظريات المفسرة له و مراحل تطوره.....35
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.....35
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي.....36
المطلب الثالث: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته.....39
المبحث الثالث: مبادئ، مكونات، أشكال، محددات، دوافع و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر..41
المطلب الأول: مبادئ ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.....41
المطلب الثاني: أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....41
المطلب الثالث: دوافع وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....45
خلاصة الفصل.....49
الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990 . 2016)
تمهيد.....51
المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر، مميزاتها و التحديات التي تواجهها.....52
المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 . 2016 52
المطلب الثاني:خصائص السياسة المالية في الجزائر.....62
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر.....64
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....67
المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....67
المطلب الثاني: محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....81
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....85

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2016.....87

خلاصة الفصل.....90

خاتمة عامة.....91

قائمة المراجع 95

قائمة الجداول.....102

الفهرس.....104

الملخص.

الملخص

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر احد أشكال الاستثمار التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية منها لجذب اكبر قدر من الشركات العالمية للاستثمار فيها معتمدة في ذلك على إتباع سياسات اقتصادية مختلفة من بينها السياسة المالية، التي يمكن من خلالها توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

من هذا المنطلق، قمنا في هذا البحث بدراسة توجهات السياسة المالية في الجزائر، كما حاولنا تقييم تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي، من خلال وضع نماذج قياسية توضح طبيعة العلاقة بين كل من السياسة الإنفاقية والضريبية وحجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم فعالية السياسة المالية في جلب المستثمر الأجنبي، لوجود عدة عوائق سياسية، مؤسساتية واقتصادية، والتي تتطلب قيام الحكومة الجزائرية بالإصلاحات المناسبة وتحديد الآليات الكفيلة بتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، السياسة المالية، الإيرادات والنفقات العامة.

résumé

Investissement direct étranger est une forme d'investissement qui contribue de manière significative au développement économique et social , Par conséquent les différents pays développés et en développement cherchent à attirer le plus grand nombre d'entreprises internationales à investir dans ces pays, Basé sur diverses politiques économiques parmi eux la politique financière, Grâce à laquelle un climat d'investissement approprié peut être fourni pour stimuler l'investissement étranger direct.

En ce sens, nous avons étudié dans cette recherche les orientations de la politique financière en Algérie, et essayé d'évaluer leur impact sur le flux des investissements étrangers basé sur l'analyse et la construction des modèles économétriques montrant la nature de la relation entre la politique de dépenses et de fiscalité et le volume des investissements étrangers en Algérie.

L'étude a conclu que la politique financière est inefficace pour attirer les investisseurs étrangers en raison de plusieurs obstacles politiques, institutionnels

et économiques, Ce qui oblige le gouvernement algérien à réformer la politique financière , et identifier les mécanismes pour les mettre en œuvre.
Les mots clé: Investissement direct étranger, politique financière, Revenus et frais public.